

# مهلك سر!

عام على قانون بناء وترميم الكنائس



## مهلك سر!

عام على قانون بناء وترميم الكنائس

تصميم: محمد جابر

الطبعة الأولى/نوفمبر 2017

المبادرة المصرية لحقوق الشخصية

14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) - جاردن ستي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202)+

www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر [amirifont.org](http://amirifont.org)



قام بكتابة هذا التقرير إسحق إبراهيم . الباحث ومسئول ملف حرية الدين والمعتقد في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وقدم كل من أحمد محروس وكارولين كامل مساهمات في الرصد والتوثيق، وقام عمرو عبد الرحمن مدير وحدة الحريات المدنية بالمراجعة الأكاديمية، وقام أحمد الشبيني بالمراجعة اللغوية.



## الفهرس:

6	..... مقدمة
8	..... أولًا: القرارات الرسمية الخاصة بالكنايس الجديدة
12	..... ثانيًا: توفير أوضاع الكنايس القائمة بدون ترخيص
	..... ثالثًا: العنف والتوترات الطائفية الخاصة ببناء الكنايس من 28 سبتمبر 2016
15	..... وحتى 31 أكتوبر 2017
17	..... النتائج
18	..... ملحق توثيقي بالعنف والتوترات المرتبطة ببناء وترميم الكنايس

## مقدمة:

صدر القانون رقم 80 لسنة 2016 بشأن بناء وترميم الكنائس وملحقاتها في 28 سبتمبر 2016، وسط ترحيب سياسي من جانب مسؤولي الدولة وأعضاء مجلس النواب وقطاع من القيادات الدينية المسيحية، باعتبار أن القانون الجديد ينهي مشكلة قائمة منذ عدة عقود مرتبطة بالصعوبات التي تواجهها عملية بناء وترميم الكنائس، ومن ثم يساهم في تقليل حدة التوترات والعنف الطائفي الذي يندلع لأسباب متعددة على رأسها غموض الإطار القانوني المنظم لممارسة المسيحيين شعائرهم الدينية. في المقابل، كان قطاع من المنظمات الحقوقية والنشطاء الأقباط قد أبدوا ملاحظات جوهرية على القانون قبل إقراره، بحجة أنه يُرسخ التمييز الديني بين المواطنين المصريين، ويضفي الشرعية على شروط العزبي باشا التي كانت مطبقة من قبل، والتي تجعل عملية بناء كنيسة جديدة عملية معقدة جداً.

وبالتزامن مع عملية مناقشة القانون، أطلقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حملة بعنوان «مغلق لدواع أمنية.. من أجل قانون مُنصف لبناء الكنائس»، حاولت من خلالها إلقاء الضوء على أهم العراقيل التي تعترض حق المواطنين المصريين الأقباط في ممارسة شعائرهم الدينية، والتي تظهر بشكل جلي في التعقيدات الأمنية والإدارية التي تعترض بناء الكنائس. كذلك أكدت المبادرة في حملتها على أن استمرار هذه العراقيل يعد من أهم مسببات العنف الطائفي، خصوصاً في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011<sup>1</sup>.

كما أصدرت المبادرة المصرية تعليقاً مفصلاً على القانون الجديد تضمن تحفظاتها الرئيسية على محتواه وعلى طريقة صدوره. وذهبت المبادرة في تعليقها إلى أن القانون لم يتجاوز تشريع الأمر الواقع القائم على التمييز الصريح بين المواطنين المصريين من حيث الحق في ممارسة شعائرهم الدينية، عن طريق ترتيب شروط شديدة التعقيد لإقرار بناء كنائس جديدة، وإسناد مهمة تنظيم بناء دور العبادة عملياً وبشكل شبه حصري إلى الأجهزة الأمنية، بما يُعدُّ وصفاً جاهزة لإعادة إنتاج ظواهر العنف الطائفي مرة أخرى وبما يتناقض مع الهدف المعلن من القانون الذي طال انتظاره.

وانتقدت المبادرة طريقة صياغة هذا القانون وإخراجه إلى النور عبر مشاورات مغلقة اقتصرت على ممثلي الحكومة وممثلي الكنيسة المصرية، في عزلة شبه تامة عن إسهامات المجتمع المدني وعموم المواطنين، بل ونواب البرلمان أنفسهم، كما لو كان الحوار حول تنظيم حق دستوري أساسي هو شأن كنسي/أمني محض لا دخل لعموم المصريين من المسلمين والأقباط فيه.

ثم أصدرت المبادرة دراسة بعنوان: «مغلق لدواع أمنية.. التوترات والاعتداءات الطائفية بسبب بناء وترميم الكنائس»، وذلك بهدف استعراض أهم نتائج بحثها القانوني والميداني حول الصعوبات التي تكتنف الحق في ممارسة الشعائر الدينية للمصريين الأقباط، والتي قَصَّر القانون الجديد عن فهمها، ناهيك عن السعي إلى إزالتها. وكانت تأمل في أن تسهم الحملة التي نظمتها والدراسة التي أصدرتها في توضيح حجم الأزمة التي قَصَّر عن استيعابها القانون، وحثِّ الفاعلين الرئيسيين من أجهزة حكومية وأعضاء برلمان

1- لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى صفحة الحملة «مغلق لدواع أمنية» على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك.

ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات دينية على الاضطلاع بمسئولياتهم في ضمان ألا يؤدي وضع القانون موضع التنفيذ إلى مزيد من التضيق على بناء الكنائس وصولاً إلى تعديل هذا التشريع المشوه في المدى المنظور في ضوء خلاصات ونتائج هذه الدراسة وغيرها.<sup>2</sup> وبعد نحو عام من صدور القانون، تصدر المبادرة المصرية تقريراً جديداً حول تطبيق القانون، وهل ساهم في حل مشكلات التوترات الطائفية المرتبطة ببناء الكنائس، وهل فعلياً نجح في إزالة أوجه التمييز فيما يخص ممارسة الشعائر الدينية؟ كما تُقدِّم المبادرة المصرية تقييمها لأدوار الفاعلين من خلال قراءة القرارات الرسمية بإنشاء الكنائس الجديدة، وتشكيل لجنة توفيق أوضاع الكنائس والتوترات الطائفية خلال العام.

ينقسم التقرير إلى جزء تحليلي وملحق، نستعرض في الجزء التحليلي القرارات التنفيذية التي أصدرتها جهة الإدارة ونشرتها الجريدة الرسمية الخاصة، كما نستعرض تصريحات المسؤولين الحكوميين في هذا الصدد، وكذلك تعليق المبادرة المصرية على قرار رئيس الوزراء بتشكيل لجنة توفيق أوضاع الكنائس القائمة بالفعل، والتي تُجرى فيها الصلوات. كما يتضمن هذا الجزء تحليلاً للعنف والتوترات الطائفية المتعلقة بممارسة الشعائر الدينية للمسيحيين، والتي وقعت خلال الفترة منذ صدور القانون في 28 من سبتمبر 2016 وحتى نهاية أكتوبر 2017، والتي بلغت عشرين حادثة خلال نحو ثلاثة عشر شهراً، مع تحليل تدخلات المسؤولين ودورهم في التعامل مع هذه الأحداث. ويضم الملحق توثيقاً تفصيلياً لهذه الأحداث.

---

2- مغلقة لدواعٍ أمنية.. التوترات والاعتداءات الطائفية بسبب بناء وترميم الكنائس، دراسة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2016. <https://www.eipr.org/publications/%D985%D8BA%D984%D982-%D984%D8AF%D988%D8A7%D8B9%D98D-%D8A3%D985%D986%D98A%D8A9-%D8A7%D984%D8AA%D988%D8AA%D8B1%D8A7%D8AA-%D988%D8A7%D984%D8A7%D8B9%D8AA%D8AF%D8A7%D8A1%D8A7%D8AA-%D8A7%D984%D8B7%D8A7%D8A6%D981%D98A%D8A9-%D8A8%D8B3%D8A8%D8A8-%D8A8%D986%D8A7%D8A1-%D988%D8AA%D8B1%D985%D98A%D985-%D8A7%D984%D983%D986%D8A7%D8A6%D8B3>

## أولاً: القرارات الرسمية الخاصة بالكنائس الجديدة

بمراجعة أعداد الجريدة الرسمية، التي تنشر القرارات الرسمية لمؤسسات الدولة، فسنجد أنه منذ صدور قانون بناء وترميم الكنائس رقم 80 لسنة 2016، لم ينشر أي قرار رسمي بالترخيص بإقامة أي كنيسة جديدة في أي من محافظات الجمهورية. واقتصرت القرارات المنشورة على 3 قرارات تخصيص لـ 6 قطع أراضي بالمدن الجديدة، يقام على كلٍ منها كنيسة، ثلاث للأرثوذكس ومثلها للإنجيليين. وهذه التراخيص غير كافية للبدء في إنشاء الكنائس، التي تحتاج إلى تراخيص أخرى من الجهات المحلية انتهاءً بموافقة محافظ الإقليم.

وجاء مضمون القرارات، كالتالي:

1 - 4 أكتوبر 2016، وافق مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على تخصيص قطعتي أرض لبناء كنيستين للطائفة الإنجيلية وثالثة للأرثوذكس، وهي:

- إتاحة قطعة أرض بمساحة 1466 متراً مربعاً بمنطقة خدمات المجاورة الخامسة بمنطقة الـ 840 فداناً في الامتداد بمدينة المنيا الجديدة، وذلك لإقامة كنيسة للأقباط الإنجيليين على ضوء موافقة اللجنة الرئيسية للتخطيط والمشروعات بالجلسة رقم 2 محضر الاجتماع رقم 15 لسنة 2016.

- إتاحة قطعة أرض بمساحة 1651 متراً لإقامة كنيسة أخرى تابعة للطائفة الإنجيلية للأقباط الإنجيليين بمركز خدمات الحي الثالث بالمجاورة الرابعة بمدينة بدر، على ضوء موافقة اللجنة الرئيسية للتخطيط والمشروعات بالجلسة رقم 2 شهر فبراير 2016 محضر الاجتماع رقم 11 بتاريخ 17/2/2016.

- تخصيص قطعة أرض بمساحة 2000 متر لإقامة كنيسة للأقباط الأرثوذكس بمنطقة الـ 180 فداناً بالامتداد الجنوبي على الطريق الدائري لمدينة الفيوم الجديدة، وذلك بقطعة الأرض المعدل تخطيطها بقرار اللجنة الرئيسية للتخطيط والمشروعات بالجلسة رقم 3 شهر ديسمبر سنة 2015.

ونصت الموافقة للكنائس الثلاث على الالتزام بالشروط التالية:

- الالتزام بالاشتراطات البنائية للمباني الدينية (نسبة بنائية - ارتفاع - ردود) والمعتمدة بالقرار الوزاري رقم 232 لسنة 2009.

- يتم إنشاء الكنيسة بمعرفة مقدم الطلب، وفي حالة عدم الانتهاء من البناء في المدة المحددة يتم استرداد الأرض وما عليها طبقاً للقواعد المعمول بها بالهيئة، على أن تظل الأرض ملكاً لجهاز المدينة وأن تستغل باقي قطعة الأرض كمنطقة خضراء وموقف انتظار سيارات، مع عدم إقامة أسوار حول قطعة الأرض، وبشرط الالتزام بقانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 ملحق رقم 7 بشأن الحدود المسموح بها للضوضاء وطبقاً للقواعد المعمول بها بالهيئة، والالتزام الجهة باستخراج التصاريح والموافقات من الجهات المعنية واستصدار القرار الجمهوري.

2 - 27 نوفمبر 2016، وافق المجلس التنفيذي لمحافظة بورسعيد، برئاسة المحافظ اللواء عادل الغضبان، على تخصيص أرض بمساحة 5000 متر مربع، لإقامة كنيسة جديدة للأقباط الأرثوذكس بمحافظة بشرق القرية الرياضية بحي الضواحي، وجاء القرار رقم 960 لسنة 2016 والخاص بالموافقة على تخصيص الأرض.

3 - 22 مارس 2017 نُشر في الجريدة الرسمية عدد 12 قرار مجلس الوزراء رقم 385 لسنة 2017 بتخصيص قطعتي أرض أملاك دولة بمحافظة جنوب سيناء لبناء كنيسةين بالجبان، وهما:

1 - كنيسة للأقباط الإنجلييين بمدينة شرم الشيخ.

2 - كنيسة للأقباط الأرثوذكس بمدينة نويبع.

وبالرغم من عدم صدور قرارات رسمية ببناء الكنائس فإن رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي قد أعلن خلال تهنئته المسيحيين بعيد الميلاد أثناء القداس في مقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية 6 يناير 2017 عن بناء أكبر كنيسة ومسجد في العاصمة الإدارية الجديدة، وقال: «السنة الجاية هتبقى 50 سنة على الكاتدرائية، والسنة الجاية هتبقى في العاصمة الإدارية الجديدة أكبر كنيسة ومسجد في مصر وأنا أول واحد هساهم في بناء الكنيسة والمسجد، وسنحتفل بالافتتاح العام المقبل».

وقد أعلن اللواء كامل الوزير، رئيس الهيئة الهندسية في 11 أكتوبر 2017 أن افتتاح كاتدرائية «ميلاد المسيح» التي تنفذها الهيئة في العاصمة الإدارية سيكون في 7 يناير المقبل، موضحاً أن الكنيسة أكبر في المساحة وأكثر تميزاً في الشكل المعماري من الكاتدرائية المرقسية بالعباسية. وأفاد اللواء كامل الوزير، في كلمته خلال افتتاح المرحلة الأولى من العاصمة الإدارية الجديدة، بحضور رئيس الجمهورية بأن مساحة كنيسة ميلاد المسيح تبلغ 15 فداناً بما يعادل 63 ألف متر مربع، بمساحة بناء 10 آلاف متر مربع.

هذا، وقد تقدم عدد من الممثلين القانونيين للكنيسة الأرثوذكسية بطلبات لإنشاء كنائس في مناطق يعيش فيها مسيحيون ولا توجد فيها كنائس، مطالبين بالحصول على موافقة المحافظ المختص بعد استيفاء باقي الشروط والموافقات اللازمة. وتجاهلت الجهات الرسمية الرد على التراخيص سواء بإصدار الموافقات أو رفضها، بالرغم من نص القانون على إلزام المحافظ على الرد خلال أربعة شهور، وفي حالة الرفض يكون ذلك مسبباً (المادة الخامسة). وقد أفاد عدد من الأساقفة أنهم توجهوا بالسؤال بشكل مباشر إلى المحافظ ومدير الأمن عن الإجراءات الجديدة، والمعايير التي سيجرى العمل بهما، فكان الرد أنه ستطبق نفس الإجراءات القديمة، وأن المحافظ سيحيل الطلب إلى الجهات الأمنية لتقييم الحالة الأمنية، وعلى أساسها سيتم قبول أو رفض الطلبات.<sup>3</sup>

وعلى سبيل المثال، تقدم جرجس زكريا باعتباره الممثل القانوني المفوض في 29 من ديسمبر 2016 بطلب جديد لبناء كنيسة في نجع رزق شنودة بمركز طهطا بمحافظة سوهاج، وفقاً للقانون، مع جميع المستندات المطلوبة والرسومات الهندسية لمبنى الكنيسة، وتوقيع ألف مواطن بالقرية يطلبون سرعة بناء الكنيسة، فامتنع محافظ سوهاج عن إصدار ترخيص البناء بدون سبب واضح.<sup>4</sup>

ويبلغ عدد المسيحيين في نجع رزق شنودة، حوالي 3500 مواطن كما جاء في الأوراق المقدمة من الممثل القانوني للكنيسة، يسكنون في منطقة واحدة، وينتظرون بناء كنيسة لهم على الأرض المخصصة منذ عام 1971، والتي تقع وسط منازل الأقباط، مشيرين إلى أنهم تقدموا بأكثر من 30 طلباً إلى وزارة الداخلية ومديرية الأمن لبناء الكنيسة على مدار 46 سنة دون فائدة.

3- عدة إفادات من رجال دين مسيحي حصل عليها باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

4- مكالمات هاتفيتان مع جرجس زكريا الممثل القانوني لكنيسة نجع رزق شنودة، الأولى في الأول من يناير 2017 والمكاملة الثانية في 28 أكتوبر 2017.

ووفقاً لإفادات متنوعة، فإنه لم تصدر تعليمات موحدة وواضحة بشأن تطبيق القانون، وهو ما أدى إلى جدل حول وجود لائحة تنفيذية للقانون من عدمه، فقد قال محافظ بني سويف المهندس شريف حبيب السبت 17 يونيو 2017: «إن قانون بناء الكنائس غير ساري ومعتل حتى الآن لعدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون». وجاء تصريحه خلال لقائه مع 50 من الآباء الكهنة بإيبارشية ببا والفتن وسمسطا لبحث أزمة أقباط قرية صفط خرسا.<sup>5</sup>

خلال هذا اللقاء اشتكى رجال الدين المسيحي من التعنت الأمني الواضح في التعامل مع ملف كنائس الإيبارشية والوصول إلى مرحلة الإذلال من أجل بناء أو ترميم الكنائس أو تدبير مكان للصلاة في عدد كبير من قري الإيبارشية، والتي تضم مراكز الفتن وببا وسمسطا، وكان آخر هذه الوقائع اقتحام عدد من أفراد الشرطة مبنى الخدمات التابع لإيبارشية ببا والفتن وسمسطا بقرية صفط الخرسا بمركز الفتن بمحافظة بني سويف.<sup>6</sup>

في حين قال أشرف سلطان، المتحدث باسم مجلس الوزراء إن قانون بناء الكنائس ليس له لائحة تنفيذية، وساري ومفعل، وأن القانون صدر له قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم 199 لسنة 2017 ونشر في الجريدة الرسمية في 26 يناير 2017 بخصوص لجنة توفيق أوضاع الكنائس «القائمة بدون ترخيص».<sup>7</sup>

بينما أعلنت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بجلسته رقم (106) بتاريخ 25 مايو 2017 ضوابط وشروطاً خاصة بالإجراءات الواجب اتخاذها بخصوص الطلبات المقدمة لتخصيص أراضٍ لإقامة كنائس بالإضافة إلى خدمات اجتماعية ملحقة سواء في الكنائس القائمة أو الكنائس الجاري استصدار قراراتها.

#### نص القرار على:

- 1 - استكمال الإجراءات على كافة الكنائس السابق الموافقة عليها من مجلس الإدارة دون الالتزام بصدور قرار جمهوري لها طبقاً للقانون رقم 80 لسنة 2016، وذلك بعد تقديم الطلبات من الممثل القانوني لللائحة.
- 2 - كافة الطلبات التي لم يتم البت فيها يتم إعادة تقديم طلباتها من الممثل القانوني لللائحة من غير رجال الدين الذي يحدده الرئيس الأعلى لللائحة، وأن يرفق مع الطلب ما يثبت صفة الرئيس الديني الأعلى وتستكمل الإجراءات بالعرض على مجلس الإدارة طبقاً للدليل الوارد من الهيئة العامة للتخطيط العمراني والاسترشاد بما أفاد به الأنا بولا طبقاً لما سبق عرضه كالاتي<sup>8</sup>:
  - وجه بحري (90% أرثوذكس، 7% إنجيليين، 3% كاثوليك).
  - وجه قبلي (80% أرثوذكس، 10% إنجيليين، 10% كاثوليك).
  - أما بالنسبة إلى الطلبات التي تم الموافقة عليها من مجلس إدارة الهيئة بعد العمل بالقانون رقم (80 لسنة 2016) يتم استيفاء المستند الخاص بتقديم طلب التخصيص من الممثل القانوني لللائحة من غير رجال الدين الذي يحدده الرئيس

5- حصلت المبادرة على إفادات من عدد من الذين حضروا الاجتماع.

6- إفادة تليفونية من القمص عبد القدوس حنا وكيل مطرانية ببا والفتن يوم الأحد 18 يونيو 2017.

7- السفير أشرف سلطان، برنامج كلام تاني، قناة دريم، 25 أغسطس 2017. [https://www.youtube.com/watch?v=DH1Q\\_yqMwm8](https://www.youtube.com/watch?v=DH1Q_yqMwm8).

8- قرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بجلسته رقم (106) بتاريخ 2017/5/25.

<http://www.newcities.gov.eg/about/Decisions/dispedec.aspx?ID=285>

الأعلى للطائفة وأن يرفق مع الطلب ما يثبت صفة الرئيس الديني الأعلى وتستكمل الإجراءات بعدها، وذلك إلى حين ورود البيانات الخاصة بنسبة المواطنين المسيحيين من واقع الرقم القومي.

3 - وسيتم تحديد المساحات المقررة في ظل عدد السكان المستهدف لكل مدينة مع الأخذ في الاعتبار ما سبق تخصيصه لكل طائفة، وذلك لتحديد المساحات المتبقية للكنائس لكل طائفة ويتم تحديد المواقع المستقبلية لأخذها في الاعتبار عند الطلب من الممثل القانوني.

ويلاحظ أن هذا القرار خاص فقط بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وينظم إجراءات تخصيص الأراضي، وليس له علاقة بقرارات مزاولة النشاط الديني وإنشاء الكنائس والموافقات التي يصدرها المحافظون، كما يلاحظ أنه ربط مساحة الأرض المخصصة للكنيسة بعدد السكان، وهو معيار فضفاض وغير محدد ويعكس الطريقة التي تتعامل بها أجهزة الدولة مع الحق في ممارسة الشعائر الدينية بوصفه حقاً معلقاً على عدد معين من غير المسلمين، كذلك تحديد نسب المنتميين إلى الطوائف المسيحية بشكل ثابت قد يستخدم للانتقاص من الطوائف الأقل عدداً لا سيما أن الهيئة وضعت ذلك بالتعاون مع الأنبا بولا أسقف طنطا وممثل الكنيسة الأرثوذكسية فقط كما جاء في نص القرار.

## ثانيًا: توفيق أوضاع الكنائس القائمة بدون ترخيص

أدت البيئة التشريعية المقيدة لبناء الكنائس إلى وجود أعداد كبيرة من الكنائس القديمة القائمة منذ مئات السنين، ولم يصدر لها قرار من الباب العالي أو قرار ملكي أو جمهوري فيما بعد، وكذلك كنائس أنشئت بموافقات شفوية من أجهزة الأمن، ويصلي فيها من عشرات السنين، وذلك بدون أوراق رسمية، يأخذ بعضها الشكل التقليدي للكنائس، والبعض الآخر قاعات أو منازل يصلح داخلها بانتظام.

وتضمن قانون بناء الكنائس ثلاث مواد تناولت تقنين أوضاع الكنائس والمباني الخدمية وبيوت الخلوة المستخدمة فعلياً في الصلاة وتقديم الخدمات الدينية إلى المسيحيين، ولكنها مقامة بدون تراخيص رسمية. ونصت على تشكيل لجنة لتوفيق أوضاع الكنائس خلال فترة زمنية وتضمنت عدة شروط لمنح التراخيص.

في 26 يناير 2017، صدر قرار رئيس الوزراء رقم 199 لسنة 2017 بتشكيل لجنة توفيق أوضاع الكنائس المنصوص عليها في القانون. جاء تشكيل اللجنة برئاسة رئيس الوزراء وعشرة أعضاء: ستة من الوزراء هم وزراء الدفاع والإنتاج الحربي، الإسكان والمجتمعات العمرانية، التنمية المحلية، الشؤون القانونية ومجلس النواب، العدل، الآثار، كما ضمت اللجنة ثلاثة ممثلين عن الخبرات العامة، الرقابة الإدارية، الأمن الوطني بوزارة الداخلية، بالإضافة إلى ممثل واحد عن الطائفة المعنية.

وأبدت المبادرة المصرية عدة ملاحظات على تشكيل اللجنة، كان من أبرزها:

- جاء تشكيل اللجنة غير عادل وغير ممثل لكل الأطراف ذات الصلة بعملية بناء وترميم الكنائس، فقد سيطرت عليها الجهات الحكومية، خصوصاً الأمنية، مما يثير الشكوك حول اتباع نفس السياسات القديمة بتغليب النظرة الأمنية على عملية اتخاذ القرار فيما يخص بناء الكنائس، لا سيما أن اللجنة ستتخذ قراراتها بالأغلبية، ما يعني أن هناك 10 أصوات للحكومة مقابل صوت واحد للطائفة المعنية. كما لم يحدد القرار ماهية ممثل الطائفة الدينية، وهل كل طائفة سيكون لها ممثل أم ممثل واحد لكل الطوائف المسيحية، وكيفية اختياره، وهل عضويته دائمة أم متغيره حسب الكنيسة أو المنطقة الجغرافية.
- إضفاء طابع السرية على عمل اللجنة، وهو ما ينتهك حق المواطنين في معرفة الأسس الحاكمة لعملية منح أو رفض الترخيص لكنيسة أو مبنى خدمات. هذه الطريقة السرية تشير إلى أن تشكيل اللجنة قد صدر لغرض شكلي، بغض النظر عن السعي إلى تحقيق مضمون النص القانوني والهدف منه، كما يفتح الباب للهوامات والعمل بعيداً عن القانون، لا سيما في ظل غياب أية معايير حاكمة لعمل اللجنة والمناقشات بداخلها.
- بالرغم من تحديد مدة زمنية لتقديم طلبات توفيق الأوضاع التي تنتهي في 28 سبتمبر 2017 وأنه لا يجوز للجنة نظر الطلبات التي ترد بعد هذا التاريخ، فلم يحدد قرار تشكيل اللجنة مدة زمنية لانتهاه من نظر الطلبات والرد عليها، وهو ما يعطي الفرصة للماطلة وعدم الرد على الطلبات المقدمة بدون إبداء أية أسباب.
- نص قرار تشكيل اللجنة على نفس الشروط الخمسة التي وضعها القانون، والتي يجب توفرها في الطلبات المقدمة لتوفيق أوضاع

الكأس والمباني الدينية، وقد انتقدت المبادرة المصرية هذه الشروط في سياق تعليقها على القانون في وقتها. وخلصت إلى أن هذه الشروط تُخرج مئات الكنائس من إطار توفيق أوضاعها، وهي كأس قائمة بالفعل.

- لم يحدد قرار تشكيل اللجنة الإجراءات التالية في حال رفض أحد الطلبات المقدمة، وما هي أوجه التظلم، كما لم يتضمن القرار ما جاء في قانون بناء الكنائس نفسه من عدم جواز منع أو وقف ممارسة الشعائر والأنشطة الدينية من الكنائس والمباني الخدمية. وهو ما يفتح الباب للتساؤل حول المباني القديمة التي يرفض طلبها في حال سقوطها أو تهدمها.

انتهت يوم 28 سبتمبر 2017 المدة المحددة للكنائس من مختلف الطوائف لتقديم الطلبات والأوراق والمستندات إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس. ووفقاً للإفادات التي حصل عليها باحثو المبادرة المصرية فإن الكنائس الثلاث الأرثوذكسية والإنجيلية والكاثوليكية تقدموا بنحو 3730 طلب تمكين للكنائس ومباني خدمات قائمة بالفعل.

وقال القمص ميخائيل أنطون نائب رئيس لجنة حصر الكنائس غير المرخصة بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية للمبادرة المصرية<sup>9</sup>: قنا بتقديم 2600 كنيسة ومبنى خدمات خاصة بالكنيسة الأرثوذكسية من مختلف محافظات مصر، حيث تلقينا الطلبات والأوراق من الإيبارشيات حتى يوم 28 سبتمبر 2017، الذي تم تحديده لتلقي اللجنة الطلبات والأوراق والمستندات للكنائس غير المرخصة لتقنين أوضاعها. وقد قامت لجان فرعية مشكلة من اللجنة بمعاينة كأس في محافظتي الدقهلية والجيزة في بداية شهر سبتمبر الماضي، وعملها قاصر على رفع تقارير اللجنة الوزارية بحالة الكنيسة هندسياً، ولا يرافقهم في المعاينة أي مندوب من الكنيسة.

وتابع «نتقابل اللجنة الكنسية باللجنة الوزارية في جلسات رسمية للنقاش، ويعرض خلالها شريحة مختارة من الكنائس من محافظات مختلفة للنظر في أمرها، ولا أظن أن هناك كأس بحاجة لتوفيق أوضاع لم يتقدم بأوراقها، والكنائس التي تقدمت هي كأس مفتوحة ويصلي فيها المسيحيين».

وعن موعد البت في أوضاع تلك الكنائس قال: «لا يوجد ميعاد محدد، والقانون واضح ويحمي حق الصلاة في الكنائس، لحين البت فيها حتى لو اتخذ القرار سنوات، وسوف يتم الموافقة على كل الكنائس المتقدمة لتوفيق الأوضاع لأن لا سبب يدعو للرفض».

وقال نبيل نجيب سلامة مدير الإعلام والعلاقات العامة بالهيئة القبطية الإنجيلية للمبادرة المصرية<sup>10</sup>: تم تقديم حوالي 1020 كنيسة ومبنى خدمات، منها 39 مبنى للمؤتمرات والخدمات، وذلك بعد استكمال الأوراق والمستندات المطلوبة، و981 كنيسة من ضمنها 11 كنيسة تابعة للكنيسة الأسقفية. وبعد تقديم الورق والمستندات تنتظر اللجان المشكلة، والتي سيكون بها مندوب من كل طائفة.

وعن الفترة الزمنية المتوقع خلالها صدور موافقات توفيق الأوضاع قال: «خلينا نكون واضحين موضوع البت في الطلبات سيأخذ وقت طويل ربما يصل لسنتين لأن عدد الكنائس والمنشآت المسيحية المتقدمة أكثر من 3000 مبنى، والبت فيها عملية كبيرة يعني مش مجرد ورق ينتقدم وخلاص فهيقولوا آه، لأن طبعاً كل ده لازم يتعرض على الأمن ويقول كلمته، لكن لحين ما يتم البت في كل ملف فإن الأماكن اللي تقدمت بطلب لتوفيق أوضاعها هتظل مفتوحة بقوة القانون».

وقال جميل حلمي المستشار القانوني للكنيسة الكاثوليكية للمبادرة المصرية<sup>11</sup>: تقدمت الكنيسة الكاثوليكية بأوراق 110 كنيسة

9- عدة إفادات تليفونية مع باحثي المبادرة المصرية، آخرها في الأول من أكتوبر 2017.

10- عدة إفادات تليفونية مع باحثي المبادرة المصرية، آخرها في الأول من أكتوبر 2017.

11- عدة إفادات تليفونية مع باحثي المبادرة المصرية، آخرها في الأول من أكتوبر 2017.

ومبنى خدمات من محافظات مصر كلها، منها كُأَس قديمة جداً وأثرية لم يكن قد صدر لها قرارات ملكية أو جمهورية من قبل، وجميعها يقام بها الشعائر الدينية لسنوات.

في 8 أكتوبر 2017، عقد اللقاء الأول بين ممثلي الكُأَس واللجنة المعنية بتقنين الكُأَس من قبل مجلس الوزراء، في مقر وزارة الإسكان، وتقرر عقد اجتماع شهرياً لتقديم باقي المستندات والنظر في طلبات التقنين. واتفق خلال الاجتماع على أن يبدأ عمل اللجنة بمراجعة الملفات والأوراق التي تقدمت بها مختلف الطوائف لتوفيق وتقنين أوضاع الكُأَس غير المرخصة، وإذا كان هناك طلبات تحتاج لاستكمال أو توضيحات سيتم مراجعتها حتى تكون جاهزة للمرحلة القادمة، ثم سيتم تكليف اللجان الهندسية المتخصصة بالنزول إلى أرض الواقع وإعداد تقارير في ضوء التقارير الهندسية المقدمة من قبل في ملفات الكُأَس ومباني الخدمات وعلى ضوءها بعد انتهاء اللجان الهندسية من عملها تقوم كلجنة بإعداد تقارير عن موقف الكُأَس ليرفع إلى اللجنة العليا المشكَّلة برئاسة رئيس الوزراء المهندس شريف إسماعيل لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بتقنين أوضاع الكُأَس وإصدار تراخيص لها.<sup>12</sup>

12- إفادة من نبيل نجيب سلامة مدير الإعلام والعلاقات العامة بالهيئة القبطية الإنجيلية بتاريخ 20 أكتوبر 2017.

## ثالثاً: العنف والتوترات الطائفية الخاصة ببناء الكنائس من 28 سبتمبر 2016 وحتى 31 أكتوبر 2017

رصدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وقوع عشرين حادثة اعتداء وتوتر طائفي مرتبطة بممارسة الشعائر الدينية، وذلك منذ صدور قانون بناء الكنائس في 28 سبتمبر 2016 وحتى نهاية أكتوبر 2017. كالعادة، احتلت محافظة المنيا المركز الأول بعدد تسع حالات موزعة كالتالي: 4 حالات بقرى مركز أبو قرقاص، 3 بمركز سمالوط، حالتان بمركز المنيا، أي أن جميع حالات التوتر جاءت في قرى بالمراكز الثلاثة التي تتوسط المحافظ.

وقد جاءت محافظة بني سويف في المركز الثاني بخمس حالات، أربع منها بمركز ومدينة الفشن وواحدة بمركز ببا، بينما شهدت محافظة سوهاج ثلاث حالات والقاهرة حالتان والإسكندرية حالة واحدة. ومن خلال هذه الأرقام نجد أن مركزي الفشن وأبو قرقاص بمحافظتي بني سويف والمنيا هما أكثر المناطق توتراً فيما يخص بناء وترميم الكنائس.

كان نصف عدد الحالات خاص بمنع ممارسة الصلاة في مبان تستخدم ككائس بموافقات شفهية من الجهات الأمنية، ثم ترميم وتوسيع وإحلال وتجديد كائس قائمة بواقع 6 حالات، وإنشاء أو هدم مباني خدمات في ثلاث حالات، وأخيراً إزالة مزرعة يملكها مسيحي بحجة تحويلها إلى كنيسة.

قاد مسئولو الأمن والحليات في أغلب الحالات حملات لغلغ تلك الكائس ومنع وصول المصلين إليها بحجة عدم وجود ترخيص رسمي أو منع استكمال الترميم، وفي خمس حالات أخرى (25%) صاحب ذلك تنظيم مسيرات في الشوارع تردد تارة هتافات رافضة لوجود الكائس، وتارة أخرى هتافات عدائية تجاه مسيحي القرية، بعضها كان عقب صلاة الجمعة. في هذا النوع من الاعتداءات، تعرضت بعض ممتلكات أقباط للضرر، نتيجة إشعال النيران فيها، أو رشق المنازل بالحجارة ونهب وإتلاف محتويات محال تجارية والاعتداء على أقباط وإحداث إصابات كانت معظمها بسيطة.

أسفرت تدخلات الجهات الرسمية عن غلق 8 كائس قائمة جرت إقامة الشعائر الدينية فيها في فترات سابقة للغلق، ومنع الأقباط من الوصول إليها أو إقامة أية صلوات بداخلها، وهو ما يخالف قانون بناء الكائس الذي نص على استمرار الصلاة بالكائس القائمة قبل صدور القانون وحتى لو لم ينطبق عليها شروط توفيق الأوضاع الواردة في القانون وفي قرار رئيس الوزراء الخاص بتشكيل اللجنة المعنية بذلك.

بينما في حالة واحدة، تم إعادة فتح كنيسة للصلاة مرة أخرى بقرية القرن بمحافظة المنيا بعد تدخل رئيس الجمهورية. وأوقف توسيع و ترميم خمس كائس، وتم إزالة مزرعة مملوكة لقبطي خشية تحويلها إلى كنيسة. بينما أوقفت قوات الأمن استكمال بناء مبنى خدمات وتأجيل هدم مبنى وإزالة سور يفصل بين كنيسة ومبنى خدمات تابع لها.

وفي حالة واحدة سُمح بهدم كنيسة مرخصة وإعادة بنائها من طابق واحد وبدون أي مظاهر دينية من الخارج.

هذا، وفي بعض الحالات الخاصة بتنفيذ قرارات إزالة خصوصاً لمباني الخدمات تجهم أقباط لمنع الجهات المحلية من التنفيذ، وهو ما أدى إلى إرجاء القرارات لوقت لاحق.

وبذلك تكون تدخلات الجهات المسؤولة قد اتخذت عدة أشكال، منها قيام الأمن بإغلاق كائس يُصلى فيها، أو مباني خدمات تحت الإنشاء بحجة عدم وجود ترخيص، برغم عدم وجود شكاوى من أية جهات أو أفراد من المجتمع المحلي، وعادة ما كان يصاحب هذه الانتهاكات اعتداءات على المتواجدين والقبض على بعضهم والتحقيق معهم بتهمة الصلاة بمنزل بغية تحويله إلى كنيسة. كما لعبت الوحدات المحلية دوراً في هذه الانتهاكات بإصدار قرارات إزالة بحجة مخالفة قانون البناء. وفي عدد قليل من الحالات تم القبض على أعداد من المشاركين في الاعتداءات على الأقباط، لكن أُخلي سبيلهم فيما بعد، ولم تُحل أية قضية إلى المحكمة المختصة.

وقد نظمت جلسات عرفية برعاية قيادات تنفيذية وشعبية أقرت وقف الصلاة داخل كائس ومنعت استكمال الترميم بحجة الانتظار إلى حين الحصول على التراخيص الرسمية من الجهات الأمنية، ثم امتنعت الجهات نفسها عن الموافقة على الطلبات التي تقدم بها الجانب المسيحي فيما بعد، مع إجبار المتضررين على التنازل عن استكمال الإجراءات القانونية بخصوص الاعتداءات عليهم.

## النتائج

- أغلقت الأجهزة الأمنية عدداً من المباني الكنسية التي كانت تقام فيها الصلوات بانتظام بحجة عدم وجود تراخيص رسمية، وذلك بالخالفه لقانون بناء الكنائس، وعندما تقدم الممثل القانوني للكنيسة بطلب الحصول على الترخيص امتنعت أجهزة الأمن عن تقديم الموافقات المطلوبة.
- الطريقة التي شكلت بها لجنة توفيق أوضاع الكنائس والسرية التي تحيط عملها تشير إلى استمرار أزمة الكنائس القائمة بدون ترخيص، ولا تعكس وجود نية حقيقية لدى السلطات في إنهاء هذا الملف بمنح التراخيص لها، بل قد تفتح الباب أمام توترات اجتماعية في ظل التشدد في المعايير التي تجربها المحليات وطول مدة نظر الأوراق والشروط المطلوب استيفاؤها.
- لم يصدر أي قرارات رسمية خاصة بإنشاء الكنائس، في حين أعطى بعض المسؤولين موافقات شفوية للكنائس للبدء في الإنشاءات، وهو ما يؤكد استمرار نفس الطريقة القديمة التي كانت مستخدمة قبل القانون، والتي كانت تعطي عدداً محدوداً من الموافقات للكنائس قائمة بالفعل، مما أدى إلى وجود مئات الكنائس بدون ترخيص، والتي يفترض أن تنظر في أمرها لجنة توفيق أوضاع الكنائس الصادر بها قرار من رئيس الوزراء.
- كما أن بناء الكنائس بهذا الشكل يخالف وضعاً مخالفاً للقانون، حيث أنه وفقاً للقانون فإن الكنائس عليها الحصول على الموافقات القانونية قبل بدء البناء، كما أن مهلة تقديم الطلبات للكنائس القائمة قد انتهت، ومن ثم فهذه الطريقة ترسخ من جديد لوجود كنائس حصلت على موافقات غير كتابية من المسؤولين ومعترف عليها من جمهور المواطنين وتقام بها الصلوات ومع ذلك، لم تصدر بشأنها قرارات رسمية من المحافظ المختص.
- لا توجد قواعد محددة وواضحة معيارية لإصدار قرارات بناء الكنائس، وهو ما انعكس على فهم عدد من المحافظين الذين يفترض أنهم المسؤولون عن إصدار تراخيص بناء الكنائس، مثلها أثر حول وجود لأحة تنفيذية للقانون من عدمه، وهو ما حذرت منه المبادرة المصرية من عدم وضوح مواد القانون بما يعطي الفرصة لتفسيرات مختلفة طبقاً للمحافظ المختص ورؤيته، وبما يسمح بتدخلات أمنية طالما انتقدت في ظل الوضع السابق على القانون.
- لا يزال يسيطر قطاع الأمن الوطني على إدارة علاقة الدولة بالأقباط بشكل عام. ويعد بناء وترميم بناء الكنائس هو أحد الموضوعات التي يتحكم فيها القطاع بشكل رئيسي، وبطريقة متجاوزة للمسؤولين السياسيين والتنفيذيين. ولا تزال هذه الأجهزة تستخدم لافتة «الدواعي الأمنية» لوضع الطلبات التي تقدم إليها في الأدرج وعدم الرد عليها سواء بالقبول أو الرفض.
- فشل قانون بناء وترميم الكنائس في حل المشكلة التي طالما عانى منها الأقباط، بل أدت الصياغات المعقدة للقانون إلى سد الباب أمام التحايل على المعوقات السابقة، عبر الصلاة في المنازل ثم تحويلها إلى كنائس. كما عملت على الخلط بين ممارسة الشعائر الدينية في الكنائس، والتي تنطلب ترخيصاً وبين ممارسة الشعائر الدينية الجماعية والتي هي حق دستوري أن تقام في الأماكن الخاصة أو العامة بدون ترخيص.

## ملحق توثيقي بالعنف والتوترات المرتبطة ببناء وترميم الكنائس

1 - 25 نوفمبر 2016، قام جمع من أهالي قرية النغاميش بمركز دار السلام بمحافظة سوهاج عقب صلاة الجمعة بالاعتداء على ميني كان يستخدم لإقامة الشعائر الدينية للأقباط، حيث خرج عشرات من المساجد، بعضهم يرفع المصحف، ويرددون هتافات دينية وعدائية ضد الأقباط منها: «مش عزيزين كنيسة... بالطول بالعرض هنجيب الكنيسة الأرض».<sup>13</sup>

ثم بدأت مجموعات متفرقة برشق منازل الأقباط بالحجارة وزجاجات المولوتوف، وشارك مع المعتدين أطفال ونساء، بينما قام البعض بنهب محتويات بعض الأكشاك التي يملكها أقباط، وتوجهوا إلى مضيقة الدكتور إيهاب تامر، وقاموا بإشعال النيران، التي التهمت محتوياتها كاملة، بالإضافة إلى جراح ملحق بها.

وقال الدكتور إيهاب في شهادته للمبادرة المصرية: «خسائري فادحة، فنحن قننا بهدم منزلنا القديم ونشيد آخر، ولذا نقلنا كافة الأثاث والأجهزة الكهربائية بالمضيقة والجراج، وأكلته النيران تماماً». وأضاف أن المعتدين قطعوا المياه عن القرية ومنعوا دخول سيارات الإطفاء أكثر من مرة، بقطع الطريق أمامها وعندما وصلت الشرطة كان الوقت متأخراً، حيث لم تتمكن الشرطة من تفرقهم سوى بعد إطلاق الأعيرة والقنابل المسيلة للدموع، وبعدها بدأت قوات الدفاع المدني إطفاء الحرائق».

أسفرت الاعتداءات عن تدمير واجهات تسعة منازل بتكسير أبوابها ونوافذها، حرق مضيقة وجراج ملك الدكتور إيهاب تامر، نهب ثلاثة متاجر، مملوكة لكل من حنا إسحق «بقاله»، أشرف وجيه نخري «سوبر ماركت»، سمير فريد محارب «متجر ملابس»، كما أصيب 4 أقباط بينهم سيدة بإصابات طفيفة وهم روماني فكري، وأشرف وجيه، دينا الغندور إبراهيم، أنور حنا.<sup>14</sup>

قال القس مرقوريوس كاهن القرية: إن أقباط قرية النغاميش البالغ عددهم ألفان نسمة، شيّدوا مبنى خدمات مساحته مئة متر مربع، مكون من أربعة طوابق كبنى خدمات وحضانة ومدارس أحد ودار مناسبات لخدمة أقباط القرية، نظراً لعدم وجود كنيسة وأقرب كنيسة لهم «الكشح» على بعد 8 كم، ولكن بعد حضور الأنبا ويصا مطران الكشح يوم الثلاثاء الماضي والصلاة بالمبنى، وعقب ذلك قام المتشددون بالتجمهر وقذف منازل الأقباط بالحجارة.

قامت الأجهزة الأمنية بضبط 29 شخصاً من المحرضين ومرتكبي الواقعة، وبالعرض على النيابة العامة قررت في 28 نوفمبر، إخلاء سبيل 14 متهماً من ديوان المركز بضمن محل إقامتهم. كما تم إخلاء سبيل حدثين (أقل من 18 عاماً)، وأخذ تعهد من والديهما. فيما قررت النيابة العامة حبس 15 آخرين 4 أيام احتياطياً.<sup>15</sup>

13- حصلت المبادرة المصرية على إفادات متنوعة من أهالي القرية.

14- إفادة من إيهاب تامر أحد ضحايا الاعتداءات في 26 نوفمبر 2016.

15- حبس 29 متهماً في أحداث الاعتداء على أقباط النغاميش بسوهاج، نادر شكري، موقع جريدة وطني الإلكتروني، 27 نوفمبر 2017.

وفي 5 ديسمبر 2016، عقد بيت العائلة فرع سوهاج اجتماعاً بحضور محافظ سوهاج وقيادات أمنيته وممثلين عن عائلات قرية النغاميش التابعة لمركز دار السلام، وناقش الاجتماع الاعتداء على الأقباط، بسبب الصلاة في مبنى باسم كنيسة مارجرس بالقرية، والتي بموجبه تم حبس 14 متهماً على ذمة التحقيق بتهمة حرق وإتلاف ممتلكات للأقباط.

تحدث المشاركون عن التعايش المشترك والإخاء بين أبناء الوطن الواحد، ولكن هذا لم يكن كافياً لإقناع ممثلي العائلات بأحقية أقباط القرية بالصلاة، حيث رفضت أغلبية العائلات ممارسة الأقباط شعائرهم الدينية بالقرية، وهو ما أسفر عن استمرار غلق المبنى، ووقف ممارسة الصلاة للأقباط بعد أن قضوا فترة يمارسون شعائرهم فيه.

وطلب المحافظ والأجهزة الأمنية من الأقباط التقدم بطلبات رسمية إلى الجهات المعنية للترخيص لهم بالصلاة، ويتم النظر في الطلب طبقاً للقانون<sup>16</sup>.

2 - 15 ديسمبر 2016، تلقت كنيسة السيدة العذراء مريم والقديس مار ميخائيل بمدينة السلام بمحافظة القاهرة، إخطاراً بوقف أعمال البناء بمبنى الخدمات التابع للكنيسة، بحجة عدم حصوله على التراخيص اللازمة. وجرى محاولات عديدة للتفاهم مع عدد من الجهات المحلية المختصة، وقد تجمع عدد من مسيحي المنطقة أمام الكنيسة خشية التحفظ على مواد البناء، بعد ورود أبناء بتحرك من موظفي الحي للتحفظ عليها. الجدير بالذكر أن الكنيسة كانت قد تقدمت بطلب ترخيص منذ ثلاث سنوات لإنشاء مستشفى يخدم أهالي المنطقة، ولم يتم الموافقة عليها حتى الآن.

3 - 4 يناير 2017، دفعت الأجهزة الأمنية بمحافظة سوهاج بقوات، لإزالة سور كنيسة مار جرجس بنجع الصوامعة في مركز أنجم، وذلك لصدور قرار من الوحدة المحلية لمركز ومدينة أنجم حمل رقم 1 لعام 2017 بإزالة السور، نظراً إلى إعاقة حركة مرور المواطنين للذهاب إلى مبنى الخدمات التابع للكنيسة. على أثر ذلك، تجمع عدد من الأقباط حول السور رافضين قيام قوات الأمن بتنفيذ القرار معتبرين أن السور جزء من الكنيسة.

وأصدر الدكتور أيمن عبد المنعم محافظ سوهاج، تعليمات بقبول الالتماس المقدم من الأنبا بسادة أسقف مطرانية أنجم للأقباط الأرثوذكس التابع لها الكنيسة، بإرجاء التنفيذ إلى حين التقدم بطلب بضم الممر الفاصل بين مبنى الكنيسة ومبنى الخدمات لأهميته، وعدم الفصل بينهما وتقنين الوضع سواء بالشراء أو التخصيص. وعليه انصرفت القوة الأمنية<sup>17</sup>.

يذكر أن الكنيسة قامت بإنشاء سور عرضه متران ونصف المتر لعلق ممر جانبي يفصل بين الكنيسة ومبنى خدمات تابع لها وضم مساحة الممر للكنيسة، وحررت الوحدة المحلية محضر رقم 166 إداري مركز أنجم بقصد إزالة السور.

4 - 31 يناير 2017، أوقف مسئولو كنيسة الملاك ميخائيل للأقباط الأرثوذكس، بقرية العمودين، التابعة للمركز، أعمال هدم مبنى الكنيسة، عقب قيام الوحدة المحلية لمركز ومدينة سمالوط، بتحرير محضر رقم 765 لسنة 2017 ضد الكنيسة مطالبة بوقف أعمال الإزالة، لعدم الحصول على التراخيص اللازمة. وأقر كاهن القرية في التحقيقات أنه شرع في هدم المبنى نظراً إلى تهالكه وخطورته على حياة المصلين، وأنه سوف يتقدم للحصول على التراخيص اللازمة، وتعهده كاهن الكنيسة بإيقاف الهدم<sup>18</sup>.

16- مصدر سابق.

17- وقف قرار إزالة سور كنيسة مار جرجس بسوهاج بعد التماس أسقف أنجم، أمل أنور، البوابة نيوز، 4 يناير 2017.

18- إفادة من وكيل مطرانية سمالوط للأقباط الأرثوذكس التابع لها الكنيسة إدارياً في الأول من فبراير 2017.

كما اتهمت الوحدة المحلية إدارة الكنيسة بالشروع في هدم 4 منازل ملاصقة ومملوكة لها، تبلغ مساحتهم 450 متراً مربعاً، وتحرق عن الواقعة المحضر رقم 765 لسنة 2017<sup>19</sup>.

ووفقاً لخبر صحفي صادر عن مديرية أمن المنيا، فإن اللواء فيصل دويدار، مدير أمن المنيا، تلقى إخطاراً من مأمور مركز شرطة سمالوط، بأن مسؤولي الوحدة المحلية لمركز ومدينة سمالوط حرروا محضراً ضد كاهن كنيسة الملاك ميخائيل للأقباط الأرثوذكس، وأنه بالفحص تبين أن الكنيسة، تبلغ مساحتها 900 متر، ومكونة من 3 طوابق، وشرع مسئولوها في هدم 4 منازل ملاصقين ومملوكين لها، تبلغ مساحتهم 450 متراً، وتحرق عن الواقعة المحضر رقم 765 لسنة 2017.

وأشارت التحريات الأولية لمباحث المنيا، إلى أن تعداد سكان القرية يبلغ نحو 25 ألف نسمة، وتوجد بها 3 كنائس، واحدة خاصة بالطائفة الأرثوذكسية و2 بالطائفتين الإنجيلية والرسولية.

5 - 5 مارس 2017، قامت قوات الأمن بمنع أقباط قرية نزلة النخل بمركز أبو قرقاص جنوب محافظة المنيا من أداء القداس الإلهي داخل مبنى تملكه إبيارشية المنيا التي يخضع لها أقباط القرية دينياً، بحجة الخوف عليهم من هجمات محتملة من بعض المتطرفين بالقرية. وأحاطت قوات الأمن بالمبنى من جميع الجهات، ومنعت دخول المصلين، الذين تجمعوا منذ الخامسة صباحاً، وتم تركهم في الشارع.

كانت إبيارشية المنيا وأبو قرقاص قد اشترت المبنى بغرض تحويله إلى كنيسة باسم مار مينا، وتقدمت بطلب منذ سنتين إلى محافظة المنيا، والتي أحالته إلى الجهات الأمنية ولم تحصل على رد حتى الآن، وقد بدأت الصلاة في المبنى بهدوء بدون أي مشكلات على مدار ستة أشهر متتالية، ولم يفتعل مسلبو المنطقة أية مشكلات.

يبلغ عدد مسيحيي القرية نحو ألف قبلي، كان يضطرون إلى الذهاب إلى قرية محمد شعراوي للصلاة.<sup>20</sup>

وقال اللواء فيصل دويدار، مدير أمن المنيا في تصريحات صحفية: إنه تم اثناء مواطنين أقباط عن محاولة إقامة صلوات داخل منزل غير مرخص لإقامة صلوات أو شعائره، خوفاً من حدوث مصادمات داخل العزبة. وأضاف أن المطرانية قامت بشراء منزل منذ عامين بهدف تغيير نشاطه من منزل إلى كنيسة دون الحصول على ترخيص وفقاً للقانون.

وأصدر الأنبا مكاريوس الأسقف العام لمحافظة المنيا وأبو قرقاص بياناً جاء فيه أنه حاول على مدار الأيام القليلة السابقة بكل السبل، مع الأجهزة الأمنية لعدم إيقاف الشعائر الدينية، دون جدوى، وأن كلاً من السادة مدير الأمن ومفتش الأمن الوطني، ورئيس جهاز الأمن القومي قد وعدوه بأنه خلال أسابيع قليلة سيتم استئناف الصلاة في كنيسة مار مينا بالقرية.

وأضاف: مع تفاقم الأزمة صباح اليوم واحتمال اشتباك الأمن مع أفراد الشعب، واستمرار منع الكاهن القس بطرس عزيز من دخول القرية، اقترح الأنبا مكاريوس جمع المصلين في منزل أحد أفراد الشعب، وإقامة القداس لهم هناك وأدأ للفتنة، ومنح الفرصة للأجهزة في رد الاعتبار للأقباط الذين تعرضوا لإهانة شديدة، وقال إنه بانتظار تحرك الأجهزة لحل المشكلة، والتأكيد على سيادة الدولة وحقوق المواطنة.

19- وقف أعمال هدم كنيسة بعد بلاغ بالشروع في إزالتها دون ترخيص بالمنيا، إسلام فهمي، جريدة الوطن، 31 يناير 2017.

20- إفادة من الأنبا مكاريوس أسقف المنيا في 5 مارس 2017.

6 - 9 إبريل 2017، قام مركز شرطة الفشن بمحافظة بني سويف بوقف ترميم وتجديد جمعية مار جرجس بقرية البرقي أفنهمص، والتي تستخدم كمقر لإقامة الشعائر والصلوات الكنسية، بناءً على تقرير من الوحدة المحلية لمركز الفشن بحجة مخالفتها في ذلك لأحكام القانون. وفقاً لتقرير قسم الشرطة المقدم إلى مديرية أمن بني سويف - لدى المبادرة المصرية نسخة منه - فإن الوحدة المحلية لمركز الفشن قامت بمعينة ما يسمى جمعية مار جرجس بقرية البرقي أفنهمص، وتبين أن المبنى مملوك لميلاد فهميم إبراهيم، ومكون من أربعة طوابق، وتم البناء قبل صدور قانون البناء الموحد رقم 119 لسنة 2008، والمبنى مسكون ما عدا الطابق الأرضي، الذي ينقسم إلى قسمين، الأول مكان معد للصلاة الكنسية وممارسة الشعائر الدينية، بينما القسم الثاني كان يستخدم كورشة أخشاب قديمة، ويتم ترميمه حالياً وتركيب بلاط بالأرضية وأعمال تشطيب بالأعمدة وتغيير معالمه كي يصبح مكاناً لممارسة الشعائر الدينية، وتتم أعمال الترميم بدون وجود رخصة من الجهات المعنية. وقد أصدرت الوحدة المحلية القرار رقم (12) لسنة 2017 بإيقاف الأعمال ولم يتم الالتزام به.

حرق قسم شرطة الفشن محضر رقم 8992 جنح الفشن بتاريخ 2017/4/10 ضد صاحب المبنى ميلاد فهميم إبراهيم، واستدعاه وسأله عن المخالفات، وأكد ميلاد في أقواله أن الدور الأرضي يوجد به قسم معد للصلاة الكنسية وإقامة الشعائر الدينية منذ فترة طويلة سنة 1993، ويوجد خدمة عليه من الشرطة من سنة 2001، أما القسم الثاني كان جراج سيارة وقام بتنظيفه لاستقبال الزوار في الأعياد، وكان من ضمن الأسئلة التي وجهت إلى صاحب المبنى السؤال:

منسوب إليك قيامك بتغيير معالم القسم الثاني من الدور الأرضي والذي كان ورشة أخشاب وترميمه وعمل توسعات ليعد مكاناً لإقامة الشعائر الدينية؟

ووفقاً لما نشرته (المصري اليوم عدد 2017/4/14) فإن محمود المغربي، رئيس مركز ومدينة الفشن، قال إن الوحدة المحلية تلقت شكوى من عدد من أهالي قرية البرقي، بقيام صاحب مبنى جمعية مار جرجس، بعمل توسعات في مبنى الجمعية لإقامة صلوات وشعائر وطقوس دينية بالرغم من وجود مكان مخصص للصلوات في المبنى، وعلى الفور تم تشكيل لجنة لمعاينة الموقع وتم إيقاف الأعمال التي تتم بدون رخصة، وتحرير محضر بالواقعة، إلا أن صاحب المبنى عاود الأعمال مرة أخرى، فصدر له محضر آخر من قبل الإدارة الهندسية بمعاودته لاستئناف الأعمال رغم صدور قرار بإيقاف أعمال البناء في المبنى وتحويله إلى قسم الشرطة.

13 - 13 إبريل 2017، اعتدى عدد من أهالي قرية كوم اللوفي على أقباط بعد انتهائهم من صلاة قداس «خميس العهد» داخل منزل ملك لمواطن يدعى «عيد فهمي متری» بعد الحصول على موافقة شفوية من أجهزة الأمن بإقامة مذبح متنقل، وبحضور القس داود ناشد وكيل مطرانية سمالوط، وألقى المعتدون الحجارة على جمع الأقباط وأصيب أربعة منهم بجروح. في اليوم التالي -الجمعة العظيمة- تجهم عدد من الأهالي في شوارع القرية مرددين هتافات عداية، لكن فرض الأمن كردوناً حول بعض منازل الأقباط، الذين بقوا داخل منازلهم، ولم يخرجوا للصلاة، خوفاً من وقوع اعتداءات جديدة.

وقال أحد أقباط القرية وشاهد عيان: «لم نكن نعرف أين نصلي خلال احتفالات أسبوع الآلام، حتى تلقينا توجيهات أمنية بالصلاة في منزل عيد فهمي، لكن طلعنا من الصلاة لقينا مسلمين من القرية يرمون علينا الطوب، ويهتفون، كانوا يزعقوا ويقولوا إلحقوا المسيحيين بصلوا.. المسيحيين بصلوا.. ودي حاجة توجع أكثر.. إنهم مش مثلاً يقولوا إننا بنعمل جريمة مثلاً.. لأ ده إحنا بنصلي».<sup>21</sup>

21- إفادة تليفونية حصلت عليها المبادرة المصرية في 13 إبريل 2017 وحجبت اسم المصدر بناءً على طلبه.

وأوضح شاهد العيان أن أقباط القرية كانوا خلال الفترة الماضية يقصدون القرى المجاورة للصلاة مع مسيحييها، قبل أن يعترض أهالي تلك القرى من المسلمين، رافضين قدوم مسيحيين من خارج قراهم للصلاة عندهم، وأضاف أن الاعتداءات ضدهم حدثت في وجود قوات الأمن التي قامت بالفصل بين المعتدين والمعتدى عليهم، واكتفت بتفريق المعتدين دون القبض على أيٍّ منهم.

وقال إنه في مساء اليوم ذاته تم حرق بيوت غير مسكونة وموجودة على أطراف القرية، ومملوكة لأقباط.<sup>22</sup>

جدير بالذكر أن قرية كوم اللوفي شهدت اعتداءات من عدد من الأهالي على الأقباط، وعلق مبنى ملك المطرانية كان مخصص للصلاة، في يونيو 2016 بعد حرق بيوت مملوكة للأقباط بعد شائعة تحويل منزل لكنيسة، وبعدها رفض ممثلو أهالي القرية المسلمون استمرار الصلاة في هذا المبنى، فاضطر الأقباط إلى قطع مسافة طويلة للصلاة بكأس أخرى بقرى مجاورة، إلا أنه تم منعهم من دخول هذه القرى بعد رفض بعض أهالي هذه القرى دخولهم والتجمع للصلاة، فضلاً على أن الكأس بهذه القرى صغيرة وتوسع للمصلين بصعوبة. وخلال هذه الأحداث قبضت قوات الأمن على 19 متهمًا وقامت النيابة بإخلاء سبيلهم على ذمة القضية، وتعهد الأمن بفتح المبنى المغلق بالقرية لإقامة الشعائر الدينية فيها، إلا أنه منذ شهر أغسطس 2016 ورغم عقد الأمن ثماني جلسات مع أهالي القرية لإقناعهم بالسماح للأقباط بالصلاة بالمبنى إلا أنهم فشلوا في ذلك.

وكان هناك بيان منسوب لبعض أهالي القرية من المسلمين بخصوص شروطهم للموافقة على بناء كنيسة للأقباط نصّ على:

أن يصلي الأقباط في مبنى من طابق واحد ولا يوضع عليه اسم القرية، ولا منارة، ولا جرسًا، ولا يرفع عليها صلبانًا، على أن تكون خارج القرية، وذلك هو السبيل الوحيد للسماح لهم بإقامة شعائرهم الدينية، وجاء في نص الوثيقة عبارة «اللجنة تعمل بعلم السيد المحافظ»، بينما نفى اللواء عصام البديوي محافظ المنيا، في تصريحاتٍ معرفته بها، وأكد في بيان رسمي أن ما تداوله عدد من النشطاء حول رعايته «لجنة لم الشمل» لتحديد أماكن إقامة الأقباط لشعائر الصلاة بقرية كوم اللوفي لحل الأزمة التي تجددت بين الأقباط والمسلمين عارٍ تمامًا من الصحة وأضاف أن تدخل أجهزة الدولة لم يأتِ إلا لفرض السيطرة والأمن وتطبيق القانون.<sup>23</sup>

تحرك أقباط كوم اللوفي عقب الأحداث في عدة مسارات حيث أصدروا بيانين، الأول نص على أن:

«نحن أقباط كوم اللوفي بسمالوط بالمنيا، نعاني منذ سنوات طويلة، من الحصول على أبسط حقوقنا التي يوفرها لنا الدستور، وهي الصلاة وإقامة شعائرنا، في مكان آمن يوفر الكرامة لنا ولأطفالنا ومجائزنا، ولكن هذا الحق الذي ناضل من أجله منذ سنوات لا يتوفر لنا كمواطنين مصريين، وعندنا توقفت الأذان لسماع أصواتنا وغاب القانون عن حمايتنا وتجرت الوعود الزائفة رغم أننا دفعنا ثمنًا بحرق منازلنا والاعتداء علينا في شهر يونيو الماضي لجرد شائعة عن قيام فلاح ببناء منزله بهدف تحويله لكنيسة».

وتابع البيان: «وبعد إخلاء سبيل المتهمين في أغسطس الماضي، وتم قذف منازل الأقباط بالحجارة واضطرت بعض الأسر للهروب من القرية، وقد تعهد الأمن وأعضاء مجلس النواب بحل الأزمة وتأمين الأسر ووعد الأمن بفتح المبنى المغلق لممارسة

22- شهادة حصلت عليها المبادرة المصرية في 15 إبريل 2017.

23- محافظ المنيا ينفي ما تردد في وسائل الإعلام حول «لجنة لم الشمل»، بيان، الصفحة الرسمية لمحافظة المنيا على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك.

شعائرتنا، وانتظرنا كثيراً ولكنه لم يستطع الوفاء بوعده».

«وعقد الأمن أكثر من ثماني جلسات مع كبار عائلات القرية والأئمة والشيخ لإقناعهم بقبول فتح المبنى ولكن في كل جلسة تخرج الأصوات وكبار العائلات لرفضنا الصلاة قائلين: غير مسموح للنصارى الصلاة بالقرية، وتعطى الأجهزة الأمنية مهلة أخرى ووراء أخرى مع التهديد ولكن لم يستجيب المتشددون لنداءات الأجهزة الرسمية وتارة يتم عرض تغيير موقع المبنى لموقع آخر كنوع من المماطلة، في ظل الرفض التام من أهالي القرية لحقنا في الصلاة».

وختم البيان، قائلاً: «نحن نرسل باستغاثات لرئيس الجمهورية الذي أكد في زيارته للكاتدرائية أنه في بيت من بيوت الله، ولكن في المنيا لا يروا ذلك في أن يكون لنا الحق الدخول لبيت الله، وبعد فشل كافة مساعينا لحل الأزمة منذ أغسطس الماضي مع الأجهزة الرسمية بالمنيا تتخذ الإجراءات الرسمية لتنظيم وفيات واعتصام بالقاهرة أمام قصر الاتحادية لمقابلة الرئيس لعرض أزمنا عليه وسوف نظل نصلي هناك وليرى كيف نعاني وكيف يتم قتل المواطنة وإسقاط أبسط حقوقنا بالصلاة لعل يشعر بنا، ولترى هل نحن بالفعل مواطنون مصريون أم أن المواطنة ليس سوى كلمات تقال في المناسبات فقط».

ثم أصدر أقباط كوم اللوفي بياناً ثانياً في ظل استمرار رفض المتشددين إقامة كنيسة داخل القرية، وجاء نص البيان:

«تعرضنا للاعتداءات وحرقت منازلنا قبل عام، وتعرض لمضايقات طويلة وحرماناً من حقنا في الصلاة داخل القرية لأكثر من خمسة سنوات، نشرد من قرية لأخرى للوصول لأقرب مكان لنا حتى نرفع أيدينا إلى الله الذي لا أحد غيره يشعر بنا، وكأن الصلاة إلى الله أصبحت جريمة نعاقب عليها من أشخاص نصبوا أنفسهم حكاماً في دولة من المفترض أنها تعلي سيادة القانون».

وتابع البيان: «حرماناً من حقنا في الصلاة في أسبوع الآلام وصلاة قداس عيد القيامة، حيث قضينا هذه الأيام محبوسين داخل منازلنا ونحاصر بتهديد المتشددين، ومنتظر وعود المسؤولين منذ شهر أغسطس الماضي بفتح مبنى مغلق تابع المطرانية، ثم في محاولة لحل الأزمة قامت المطرانية بشراء أرض أخرى في أحد أطراف القرية وبجوار المنازل المسيحية وحتى هذا لم يرض هذا المتشددين ويصرون على رفضهم في ظل دعاوى تحريضية مستمرة ضدنا وتحرشات لا توقف، ورغم سيطرة الأجهزة الأمنية على الأوضاع بالقرية الآن، إلا أنه لم يصدر موقف إيجابي من الجهات الرسمية بشأن كنيستنا، والأيام تمر ونحشى أن تظل الأوضاع كما هي وينجح المتشددون في الانتصار على دولة القانون وكسر وعود الحكومة التي اعترفت بحق الأقباط في الصلاة ولكنها غير قادرة على التنفيذ على أرض الواقع!».

وطالب أقباط كوم اللوفي بالآتي:

- من حقنا كأقباط طبقاً للدستور أن نمارس شعائرتنا ولا سبيل سوى بفتح المبنى المغلق للكنيسة أو السماح ببناء مبنى جديد على أرض المطرانية التي قامت بشرائها بجوار منازل الأقباط.

- رفض كل محاولات المتشددين وشروطهم بنقل الكنيسة خارج القرية حسب مقترحاتهم والتي تضع المبنى في مسافة لا تقل عن كيلو ونصف من حدود القرية.

- نطالب الجهات الرسمية بسرعة إنهاء إجراءات إدخال المرافق لمنازل الأقباط، التي أحرقت في شهر يونيو الماضي، وعددها خمسة منازل قامت المطرانية بإعمارها وترفض الجهات المحلية السماح بإدخال المرافق بل حررت مخالقات لأصحاب المنازل بغرامات مالية وبعضهم صدر ضدهم أحكام بالسجن وذلك من أجل إرضاء المتشددين وتبرير حرق المنازل.

- ضرورة سرعة تحديد جلسة للمتهمين بحرق المنازل وعددهم 19 متهمًا بعد إحالتهم للجنائيات منذ شهرين.  
- نطالب الجهات الأمنية باتخاذ إجراءات صارمة مع المخربين ضد الأقباط على صفحات التواصل الاجتماعي والأمن على علم بهم، وأيضًا بعض المخربين داخل القرية الذين لم يتم القبض عليهم حتى الآن.  
وقد تظاهر العشرات من أقباط كوم اللوفي في مقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية في القاهرة يوم الأحد 4 يونيو 2017، للاحتجاج على استمرار منعهم الصلاة في قريتهم، ورفض المتشددين بناء كنيسة بالقرية.  
وقال شنودة عادل، أحد أقباط القرية: «قررنا المجيء إلى الكاتدرائية بعد نفاذ صبرنا، وفشلت كافة المساعي لإقناع المتشددين ببناء الكنيسة».<sup>24</sup>

وفي يوليو 2017 التقى اللواء عصام البديوي محافظ المنيا، أقباط كوم اللوفي بمركز سمالوط بالمنيا وذلك أثناء الوقفة التي نظمها الأقباط أمام مبنى المحافظة، حيث توجه بعض الممثلين منهم وجلسوا مع المحافظ وشرحوا له معاناتهم الطويلة لعدم وجود كنيسة ورفض الأقباط مبادرة لم الشمل التي طرحها بعض الأهالي بإجبارهم على بناء مبنى للتعبد خارج القرية، وهو ما يمثل عبئًا على الكبار والأطفال والمرضى لقطع مسافة خارج القرية وربما يتعرضون للخطر أو الاعتداء أثناء سيرهم.  
وأكد أقباط القرية للمحافظ أن هذه هي رغبتهم، وقدموا مذكرة إلى المحافظ وجهاز الأمن الوطني قالوا فيها:

«بخصوص موضوع بناء كنيسة بقرية كوم اللوفي في المكان المقترح خارج نطاق القرية والذي يبعد عنها ما يقارب 700 متر من الجهة الغربية و1500 متر من الجهة الشرقية للقرية وهذا المكان المقترح يوجد بأرض زراعية خالية من المباني وهي ملك السيد ملاك دهشان أحد أقباط القرية.

ولعلم سيادتكم أن معظم صلواتنا واجتماعاتنا الدينية تقام في قترات مسائية، ويعرض الأطفال والسيدات وكبار السن إلى خطر الطريق كما سيكون عائق كبير لحضورهم هذه الصلوات والاجتماعات لذلك تم تجميع توقعات من يعبرون عن أقباط القرية الذين يريدون مكان أفضل ويلتمسون من سيادتكم توفير أبسط حقوق المواطنة بوجود مكان للصلاة داخل القرية».  
ومن جانبه وعد محافظ المنيا مرة أخرى بحل الأزمة في أقرب وقت، والعمل على بناء الكنيسة.

8 - 19 إبريل 2017، قامت قوة أمنية باستهداف مزرعة دواجن تحت الإنشاء ملك جمال منير نصر الله بقرية جعفر مركز الفشن جنوب محافظة بني سويف، بدعوى تحويلها إلى كنيسة، وأزالت قوات الأمن وفقًا لإفادة من مالك المزرعة الإنشاءات بدون إنذار مسبق أو تحرير محضر بالواقعة.

وقال: إن ما يثبت أن الحملة موجهة له فقط أنها لم تقوم بأية إزالات أخرى للمزارع والمنازل المخالفة المجاورة لمزرعته.<sup>25</sup>

9 - 6 مايو 2017، قام مئات من أهالي قرية الكوم الأحمر وقرى مجاورة، بمركز سمالوط، محافظة المنيا، بالتظاهر، أمام الكنيسة الرسولية بالقرية، التي حصلت على قرار رسمي بالإحلال والتجديد، ورفضوا أعمال الهدم والبناء. وقام المحتجون بتريد هتافات عدائية ورشقوا الكنيسة بالحجارة، وهو ما دعا قوات الأمن إلى التدخل وإبعادهم عن الكنيسة، كما قامت بالقبض على عدد منهم.

24- إفادة تليفونية من شنودة عادل للمبادرة المصرية في 4 يونيو 2017.

25- هدم مزرعة قبلي بالفشن بدعوى تحويلها لكنيسة، جرجس وهيب، موقع جريدة وطني الإلكتروني، 24 أبريل 2017.

تقوم الكنيسة الرسولية بتقديم الخدمات الدينية لنحو 30 أسرة مقيمة بالقرية، وقد أنشئت منذ 30 عاماً، ونظراً إلى تهالك حالتها حصل المسئولون عنها على تصاريح رسمية بالإحلال والتجديد وبناء مبنى من ثلاثة طوابق. وفور الحصول على هذه التصاريح قبل شهر من الأحداث، قام القس بهاء وديع راعي الكنيسة بالمرور على منازل كبار عائلات القرية وإخبارهم بالقرار، ولم يجد أي اعتراض، من أهالي القرية، لكن مع بدء أعمال الهدم وفي ظل وجود حراسة أمنية للتأمين، تجهر المئات من أهالي القرية وبعض القرى الأخرى، لرفض تجديد وبناء الكنيسة داخل القرية.

وفور وقوع الاعتداءات، قامت قوات الأمن بوقف أعمال الهدم، ثم عقدت جلسة عرفية بعدها بعدة أيام برعاية أمنية أقرت شروطاً على مسيحيي القرية، منها بناء الكنيسة من دور واحد وعدم وجود أية مظاهر دينية على المبنى من الخارج. وفي إفادته للبيادة المصرية قال القس بهاء وديع إن الأقباط لم يملكوا أية بدائل أخرى، فقد وافقوا خشية غلق الكنيسة، لا سيما أن مسئولى الدولة وافقوا على هذه القرارات.<sup>26</sup>

10 - 16 مايو 2017، قامت حملة مكونة من مسئولى حي الزاوية الحمراء وقوات الأمن بالقاهرة مصحوبة بمعدات وأدوات هدم (لودار ودقاقات)، وحاصروا مبنى خدمات مرخص تابع لكنيسة السيدة العذراء بمنطقة القصرين، وتجمع أعداد من الراضين للهدم ووقفوا أمام المعدات التي تراجعت بعد مناقشات مع رجال الدين المسيحي المسئولين عن المبنى.

أفاد القس يوسف فرج الله كاهن الكنيسة أن «ممثلين من حي الزاوية الحمراء وقوات الأمن توجهوا إلى المنطقة لتنفيذ قرار إزالة مبنى خدمات تابع للكنيسة، يضم مركز طبي ويقدم خدمات أخرى. وأوضح الكاهن أن قرار الإزالة جاء بناءً على بلاغ تقدم به مجهول الحى، يفيد بأن المبنى قد تحول لكنيسة تمارس فيها الشعائر الدينية، وهو ما نفيناها تماماً، فالمبنى هو مجرد مبنى خدمي تابع للكنيسة ولا تقام به أي شعائر دينية على الإطلاق. وقد مننا للسلطات ما يثبت ملكية الكنيسة للمبنى وعدم مخالفته لمواصفات البناء».<sup>27</sup>

هذا، وقامت قوات الأمن بالقبض على 3 أشخاص من أمام الكنيسة وهم شهدي زاهر، عماد فوزي أنيس، خميس فوزي أنيس، وأفرجت عن واحد منهم، وأحالت الآخرين إلى النيابة العامة بتهمة مقاومة السلطات، قبل أن تقوم النيابة بإخلاء سبيلهما بدون ضمانات.

وصرح اللواء محمد أمين عبد التواب، نائب محافظ القاهرة للمنطقتين الشمالية والغربية، أن مبنى الخدمات مخالف، وصدر قرار إزالة من قبل أجهزة الحى، لكن القائمين على العمل داخل الكنيسة رفضوا تنفيذ القرار، فتم تحرير محضر ضدهم بالامتناع عن التنفيذ.<sup>28</sup>

بينما صرح الأنبا مارتيروس أسقف السكة الحديد وشرق القاهرة أن المبنى صغير مخصص للخدمات يقع على مساحة 140 متراً مربعاً داخل منطقة شعبية مكون من 9 أدوار، وهو مملوك لقداسة البابا تواضروس بصفته أسقف القاهرة كلها، والمبنى ملحق بكنيسة السيدة العذراء في منطقة «القصرين». وأضاف: «حصلنا على التراخيص اللازمة، وقام المقاول المختص بتنفيذ

26- إفادة من القس بهاء وديع للبيادة المصرية في 15 مايو 2017.

27- إفادة تليفونية في 16 مايو 2017.

28- أزمة بين محافظة القاهرة والكنيسة بسبب مبنى خدمات مخالف بالزاوية الحمراء، بوابة فيتو، 16 مايو 2017.

المبنى وفقاً لها ولكن على ما يبدو أن المقاتل وقع دون قصد في بعض الأخطاء الإنشائية فتم تحرير محاضر مخالفات للمبنى لم تصل إلى الإنذار بهدم المبنى كاملاً ولم تتلقَ من الحي إخطاراً يفيد ذلك علماً بأن المنطقة كلها تحفل بالعديد من مخالفات البناء مثل أي منطقة عشوائية ولم يتحرك الحي لإزالة أي منها. نحن قد انتهينا من إتمام تشطيبات المبنى منذ شهر فقط وندرس تقديم الأوراق اللازمة للترخيص للمبنى كمنشأة كنسية وحالياً يقوم قانونيون بالكنيسة بدراسة الموقف القانوني وهل يتم التقدم بطلب ترخيص المبنى وفقاً لقانون بناء الكنائس الجديد كمنشأة جديدة أم وفقاً لقرار السيد رئيس الوزراء رقم 199 لسنة 2017 بشأن توفيق أوضاع المباني القائمة بالفعل وهو ما ينطبق حالياً على المبنى والذي أمهل الكنائس حتى نهاية سبتمبر الجاري لتوفيق أوضاع المباني القائمة بالفعل فالقانون لا زال وليداً ولم نتمرس بعد على التعامل معه ولكننا بالتأكيد نخضع للقانون وتمثل لكل الإجراءات المطلوبة».<sup>29</sup>

11 - 16 يونيو 2017، قامت شرطة محافظة بني سويف باقتحام مبنى مخصص لتقديم خدمات دينية بقرية صفط الخرسا بمركز الفشن بمحافظة بني سويف، وألقت بعض الأدوات التي تستخدم في إقامة الشعائر الدينية في الشارع، وأغلقت المبنى بعدما تحفظت على مفاتيحه.

كان أقباط القرية يقيمون الشعائر الدينية على فترات متقطعة واستقبال الزوار بهذا المبنى، وعقب حادث استهداف زوار دير الأنبا صموئيل، والذي راح ضحيته الطفل يبشوي عياد من أبناء القرية، حصلت الكنيسة على موافقة شفهية من قوات الأمن بإقامة صلاة الخمسة عشر والأربعين في المكان. وقد قام الأنبا إسطفانوس أسقف ببا والفشن بزيارة القرية يوم الخميس 15 يونيو ليلة اقتحام قوات الأمن للمكان.

كانت القرية قد شهدت من قبل اعتداءات على الأقباط ومحاوله اقتحام عدد من المنازل على خلفية شائعة بتحويل أحد المنازل إلى كنيسة، وقد سبق وتقدم الأهالي بتقديم طلب حمل رقم 544 بتاريخ 2016/11/21، لتحويل المبنى الحالي إلى كنيسة ولم يُنظر فيه حتى الآن.

وقال أحد أقباط القرية وشاهد عيان على واقعة تعدي الأمن على المبنى للمبادرة المصرية: «قام الأنبا إسطفانوس بزيارة القرية الخميس للتعزية في استشهاد الطفل يبشوي عياد ضمن أحداث مذبحه دير أنبا صموئيل، ولكن فوجئنا في الساعة الثانية بعد منتصف الليل باقتحام الشرطة للمبنى الذي يستخدم أيضاً كقاعة مناسبات، ونزع الصور الدينية والأواني المقدسة ومنها صور الشهيد يبشوي عياد وإلقائها أمام المبنى بالشارع وأيضاً متعلقات الأثاث والسجاد والكتب المقدسة ثم أغلقت المبنى بالجنازير ووضعت حراسة عليه».<sup>30</sup>

هذا بينما أعلن القمص غبريال تواضروس الأمين العام لبيت العائلة المصرية فرع ببا بمحافظة بني سويف تجديد عضويته في بيت العائلة المصرية احتجاجاً على تعنت الأمن والاعتداء على كنيسة صفط الخرسا بمركز الفشن وإلقاء محتويات الكنيسة من الصور الدينية والكتب الدينية المسيحية والأواني المقدسة والأيقونات المسيحية في الشارع وإغلاق المكان بالسلاسل والتحفظ عليه. بعد يومين من حادث الإغلاق، التقى نحو 50 من كهنة إيبارشية ببا والفشن وسمسطا بمحافظة بني سويف المهندس شريف

29- أسقف شرق القاهرة: أنا مذهول من وصول معدات الهدم لمبنى تابع لكنيسة السيدة العذراء، عادل جرجس، روز اليوسف، 20 مايو 2017.

30- مقابلة مع شاهد عيان في 16 يونيو 2017.

حبيب بحضور مدير المخابرات اللواء محمد سعد، والسكرتير العام للمحافظة اللواء يسري خضر وذلك بقاعة الديوان العام للمحافظة بمدينة بني سويف الجديدة.<sup>31</sup>

وانتقد الكهنة اقتحام الشرطة مبنى الخدمات والذي يوجد به كنيسة السيدة العذراء التابع لإيبارشية ببا والفشن بقرية صنفط الخرسا وتخريبه وإتلاف محتوياته، وإغلاقه بالقوة والتحفظ على المفاتيح الخاصة به وإغلاقه بواسطة السلاسل في واقعة تعد الأولى من نوعها على مستوى الجمهورية أن يقوم الأمن بإغلاق مكان والتحفظ على مفاتيحه.

ومن جانبه، قال محافظ بني سويف المهندس شريف حبيب أن المعلومات التي لديه هي أن صاحب المبنى (مبنى الخدمات) هو من قام بإلقاء محتويات المكان خارجه وليس رجال الشرطة، مضيفاً أن المكان غير مرخص ولا يجوز إقامة فيه أي شعائر دينية وأنه صادر له رخصة هدم. وقام أحد الكهنة بتصحيح المعلومات مشيراً إلى طلب التقنين الذي تقدموا به منذ شهر نوفمبر من العام الماضي وأن هناك صوراً تظهر قيام رجال الشرطة بإلقاء محتويات المبنى بالشارع.<sup>32</sup>

وتابع المحافظ: «قانون بناء الكنائس غير ساري حتي الآن لعدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون».

في نهاية اللقاء أعلن المحافظ فتح مبنى صنفط الخرسا فوراً دون إقامة شعائر دينية فيه وكلمة مذكرة لرئيس الوزراء للمطالبة بالسماح بالصلاة في المكان وتحويله إلى جمعية وسيتم الرد عليها خلال 48 ساعة، ومرت المهلة بدون الرد على طلب الكنيسة.

على صعيد آخر، شهد هذا اللقاء شكاوى مختلفة من كهنة الإيبارشية، حيث اشتكى بعضهم من التعنت الأمني الواضح في التعامل مع ملف الكنائس والوصول إلى مرحلة الإذلال من أجل بناء أو ترميم الكنائس أو تدمير مكان للصلاة في عدد كبير من قرى الإيبارشية. واشتكى كاهن آخر من إغلاق كنيسة لمجرد تركيب تكييف، موضحاً أن الأمن أهان العقيدة المسيحية ولا بد من معاقبة القائمين على هذا الفعل والاعتذار للبطرانية، وقال كاهن آخر: «الأمن مبهذلنا وأهان دينا وعقيدتنا وعبادتنا وهناك غضب عارم بين الأقباط بعد إحساسهم بأنهم مواطنين درجة ثانية».

تاريخ من الاعتداءات في قرية صنفط الخرسا

شهدت القرية أعمال عنف ضد أقباط القرية في 2 يوليو 2016 حيث اعتدى العشرات من مسلمي القرية علي منازل المواطنين أقباط بحجة تحويل منزل إلى كنيسة، وقاموا برشقها بالحجارة مما أصاب أصحابها بالهلع بالإضافة إلى تكسير بعض النوافذ.

وأوضح مقطع فيديو للاعتداءات أن أطفالاً وشباباً كانوا يرشقون منازل إسحق فهمم ونادي يعقوب وعزت سمير بالحجارة بالإضافة إلى سيارة نادي فهمم بحجة قيام الأقباط ببناء كنيسة بمنزل تحت الإنشاء على الرغم من حصول صاحب المنزل علي ترخيص لإقامة منزل خاص به.

بينما اتهم بعض أقباط القرية أحد مسلمي القرية بتجريض شباب القرية على مهاجمة منازل الأقباط، وتحطيم زجاج منزل إسحق فهمم وسيارته، وألقت قوات الأمن القبض على 18 مواطناً مسلماً تم التحفظ عليهم على ذمة التحقيقات، بينما احتجز قسم شرطة الفشن سبعة أقباط قبل أن يطلق سراح عدد منهم دون توجيه أي اتهامات إليهم ودون قرار من النيابة.

31- مصدر سابق.

32- مصدر سابق.

وكما هو متبع عُقدت جلسة صلح عرفية برعاية المسئولين، تضمنت بنود الاتفاق بين الطرفين:

- لا مانع من أن يقوم الإخوة المسيحيون بإقامة صلواتهم في أي منزل من منازل المسيحيين بالقرية دون وجود أي مضايقات من جانب المسلمين تحت أي ظرف وفي أي وقت.

- لا مانع لدى المسلمين من إقامة المسيحيين كنيسة في القرية بعد استخراج التصاريح اللازمة من الجهات المعنية وأن يقدم المسلمون كافة الدعم لهم وعدم قيامهم بأي إجراء من شأنه تعطيل حصول المسيحيين على التصاريح اللازمة لإقامة الكنيسة.

- ألا يقوم المسلمون بتعطيل دخول المرافق إلى المنزل، أصل الخلاف، على أن يقوم صاحبه بالالتزام بما جاء في التصاريح المستخرجة من كون المنزل سكنياً والالتزام بالرسومات الهندسية من تقسيم للشقق والغرف بداخله، دون وجود قاعات أو ديكورات خارجية أو داخلية بالمنزل من شأنها الدلالة على أنه كنيسة أو دار عبادة.

- يلتزم الطرفان بما تم في الاتفاق.

12 - 18 يونيو 2017، قامت حملة مكونة من مسئولين حي عزب الإسكندرية وقوة أمنية بمحاولة تنفيذ قرار بإزالة مبنى خدمات تابع لكنيسة الملاك رافائيل بمنطقة الهانوفيل غرب الإسكندرية، بحجة أن المبنى غير مرخص، لكن تواجد مئات الأقباط بالكنيسة أثناء صلاة قداس يوم الأحد، واعتراض بعضهم على القرار حال دون تنفيذ قرار الإزالة.

يذكر أن المبنى مكون من الدور الأرضي والأول وتم استكمال البناء إلى الدور الثاني علوي، وقد توجهت قوات قسم الدخيلة مصاحبة للمهندس علاء يوسف رئيس حي العجمي إلى المبنى إلا أنها انسحبت عقب تجمع شباب بداخله، كما أعلنت الكنيسة وقف استكمال أعمال البناء.

وصرح الدكتور كميل صديق سكرتير عام المجلس القبطي الملي أن القوة لم يكن معها قرار إزالة رسمي لإزالة المبنى، مشيراً إلى أنها لم تعد على أحد من الأقباط الموجودين بالكنيسة على الإطلاق، وتعاملت باحترام مع الحضور وغادرت دون تنفيذ الإزالة.<sup>33</sup> وقد أُلقت قوات الأمن القبض على عامل بالكنيسة يدعى يوسف .س. ف. 38 عاماً، لاستجوابه بمحضر رقم 7320 إداري لسنة 2017 و3145 إداري بتاريخ 12 مارس 2017، وتم إخلاء سبيله في اليوم التالي.

بينما صرح علاء يوسف، رئيس حي العجمي بالإسكندرية، أنه لم يتم إلقاء القبض على حارس الكنيسة إنما ذهب مع أمور القسم لتحرير محضر اعتراض على بناء. وأضاف يوسف، أن عمال بناء تقدموا بشكاوى إلى قسم وحي العمرانية بأن هناك أبنية مخالفة تتم داخل الكنيسة، وقامت لجنة بمعاينة الكنيسة وتبين بالفعل وجود طابق مخالف وحوائط، وطلبنا من القائمين على الكنيسة إزالة المخالفة لكنهم رفضوا. فالتحذت اللجنة بالإجراءات اللازمة قانونياً في وجود أمور القسم.<sup>34</sup>

13 - 20 أغسطس 2017، قامت قوات الأمن في السابعة صباحاً بمنع أقباط قرية عزبة القرن التابعة لمركز أبو قرقاص جنوب محافظة المنيا من الدخول إلى مبنى كنسي، تقام فيه الصلوات الدينية بصفة منتظمة، تحت اسم كنيسة العذراء والملاك

33- أقباط يعترضون تنفيذ إزالة مبنى خدمات كنسي «مخالف» بالإسكندرية، رجب رمضان، المصري اليوم، 19 يونيو 2017.

34- رئيس حي العجمي: بناء مخالف داخل كنيسة الملاك رافائيل، خالد الأمير ومحمد على، بوابة فيتو، 19 يونيو 2017.

ميخائيل، ومنعت الشرطة كاهن القرية القس بطرس عزيز الكاهن المسئول عن الخدمات الدينية بالعزبة من الدخول، وإقامة قداس الأحد كما هو معتاد، ووضعت الحواجز المرورية عند مداخل العزبة، على مسافة بعيدة من المبنى، ومنعت الأقباط من الخروج من منازلهم قسراً.

قال الأنبا مكاريوس إن الأمن منع الكاهن من دخول مكان الصلاة، واستخدم القوة لإعادة الأهالي الذين جاءوا للصلاة للعودة إلى منازلهم، لكنهم اجتمعوا ثانية بنفس اليوم ليلاً في حارة ضيقة بين البيوت لتأدية الصلوات ومارسوا الصلوات التالية بنفس الشكل حتى يوم الثلاثاء.<sup>35</sup>

من جانبه، قال العميد محمد صلاح، رئيس مركز ومدينة أبو قرقاص إن: «بعض الأقباط اعتادوا التوجه إلى بعض المنازل كل يوم جمعة، لإقامة صلوات دون الحصول على ترخيص، ما يثير حفيظة الشباب المسلم». حسب قوله. وأضاف أن الأمن تدخل لفض الاشتباك، بعد أن حاول الأهالي المسلمون منع أقباط القرية من إقامة الشعائر الدينية في أحد المنازل دون ترخيص.<sup>36</sup>

وفقاً لإفادات حصلت عليها المبادرة المصرية أن المكان مساحته 55 متراً مربعاً، ويوجد في منطقة يسكنها مسيحيون، حيث أن القرية مقسمة إلى كتلتين سكانيتين إحداهما للمسلمين والثانية للمسيحيين ويقطنها نحو 400 شخص، وكان المبنى يستخدم مقرأً لجمعية قبطية مشهورة تقام فيها الصلوات الدينية من 1999، إلى أن قامت قوات الأمن بإغلاقه في العام 2004، ثم عاود أقباط القرية استخدامه ككنيسة منذ عام 2011، بدون أية مشكلات. وأكد أقباط أن جيرانهم المسلمين لم يعترضوا على استخدام المبنى ككنيسة.

كان قسم شرطة أبو قرقاص ومجلس المدينة قد حرا محضر ضد أقباط القرية بتهمة إقامة شعائر دينية بدون تصريح، ثم قررت النيابة الجزئية بمركز أبو قرقاص، التحفظ على المبنى، لحين صدور قرار الجهة الإدارية الخاصة بإصدار تراخيص الكنائس بالموافقة من عدمه وسط حالة غضب من أقباط القرية لحرمانهم من الصلاة واهتمامهم بالصلاة بدون تصريح .

وأرسل أقباط القرية استغاثتين إلى رئيس الجمهورية، جاء فيهما أنهم تعرضوا لإهانة بالغة ومنعوا من الصلاة وإقامة الشعائر الدينية كما هو معتاد، حيث فوجئوا بقوات الشرطة تدهم وتحاصر القرية لمنع الأقباط من الصلاة ومنعتهم من الخروج من منازلهم والتعدي عليه بألفاظ لا تليق بكرامة المواطن المصري.<sup>37</sup>

وقد أدى أهالي العزبة صلوات قداس عيد السيدة العذراء، و«التسبحة المريمية» في أحد الشوارع المحيطة بالكنيسة المغلقة خلال الأيام التالية بدون تدخل من قوات الأمن.

وفي 10 سبتمبر 2017، أصدرت مطرانية المنيا وأبو قرقاص بياناً أعلن فيه أنه تم فتح كنيسة السيدة العذراء بعزبة القرن، وقدمت الشكر لرئيس الجمهورية على الاستجابة لاستغاثة أهالي القرية واهتمامه بمعاناتهم.

35- مداخلة تليفونية للأنبا مكاريوس مع برنامج القاهرة 360 المذاع على قناة القاهرة والناس، 22 أغسطس 2017.

<https://www.youtube.com/watch?v=0EcTGdjnT2E>

36- الأمن يفرض اشتباكات بين مسلمين وأقباط بسبب «تحويل منزل لكنيسة» في المنيا، عماد خليل و سعيد نافع وتريزا كمال، المصري اليوم، 20 أغسطس 2017.

37- لدى المبادرة المصرية نسخة من استغاثتي الأهالي.

14 - 2 سبتمبر 2017، أوقف مدير أمن بني سويف أعمال الهدم بالمبنى الإداري داخل كنيسة العذراء بشارع سعد زغول بمدينة الفشن، لعدم الحصول على قرار من لجنة المنشآت أو التراخيص، وبناءً على قرار صادر من الوحدة المحلية لمركز ومدينة الفشن رقم 298 لسنة 2017.

وأمر اللواء جرير مصطفى، مدير أمن بني سويف، باستدعاء طلعت عطية عبد الشهيد، المفوض من الأنا إسطفانوس أسقف مطرانية بيا وسمسطا والفشن، للتنبيه بوقف أعمال الهدم الجارية بعقار بشارع المنتزه بمدينة الفشن، المجاور لكنيسة السيدة العذراء، بناءً على مذكرة مقدمة من الوحدة المحلية لمركز ومدينة الفشن.

بينما قال القس يوحنا زكريا وهبة كاهن الكنيسة أنه صدر ترخيص هدم له في وقت سابق وتم تحرير محضر بالواقعة.

في 27 سبتمبر 2017، احتجزت قوات الأمن السيارة رقم 3948 و.ر.ج. نقل، قيادة محمد قرني أحمد، 31 سنة، عامل زراعي، وبسؤاله أقر بأنه قام بتحميل آثار الهدم من الكنيسة وعدم علمه بصدور قرار بإيقاف أعمال الهدم، وعلى إثر ذلك تجمع نحو 35 قبطياً وحاولوا اعتراض القوة الأمنية أثناء ضبط السيارة، وتم السيطرة على الموقف وضبط السيارة وتحرير المحضر رقم 20453.<sup>38</sup> وأمرت النيابة العامة بطلب تحريات المباحث حول الواقعة وظروفها وملابساتها وإخلاء سبيل قائد السيارة ما لم يكن مطلوباً لسبب آخر، وتسليم السيارة للمالكها.

وأمر المستشار عماد علي، المحامي العام لنيابات بني سويف، بتكليف الإدارة الهندسية بعمل معاينة لكنيسة العذراء مريم، وإعداد تقرير شامل عنها، وتنفيذاً لقرار النيابة العامة حضر محمد حسن، فني تنظيم بالإدارة الهندسية بمجلس مدينة الفشن، وقرر قيامه بالمعاينة وقيام المسؤول عن الكنيسة باستكمال أعمال الهدم والتي سبق إيقافها بالقرار رقم 298 لسنة 2017 في المبنى الإداري داخل الكنيسة دون الالتزام بقرار الإيقاف.<sup>39</sup>

15 - 14 سبتمبر 2017، قامت قوات أمن مركز بيا جنوب محافظة بني سويف بوقف أعمال توسيع كنيسة «عزبة مرقس» بقرية كفر ناصر، بحجة عدم الحصول على التصاريح اللازمة، وتم التنسيق مع الأمن الوطني والوحدة المحلية باتخاذ ما يروونه مناسباً. هذا، وقد قام مسؤولو الكنيسة بهدم حائط من الداخل لفتح باب على أحد المنازل القديمة والمملوك لمطرانية بيا وسمسطا والفشن، وملاصق للكنيسة تمهيداً لضمه إليها.<sup>40</sup>

15 - 15 أكتوبر 2017، قامت قوات الأمن بغلق مبنى تملكه مطرانية المنيا وأبو قرقاص تقول إنه كنيسة تحت اسم السيدة العذراء، وذلك عقب إقامة قداس الهي صباح نفس اليوم بمشاركة عدة مئات من مسيحيي القرية. وأصدرت مطرانية المنيا بياناً قالت فيه إن المبنى تعرض لهجوم من جانب المتشددين في عام 2015، وعلى أثر ذلك أغلقت الأجهزة الأمنية، ثم عاود أقباط القرية فتحه للصلاة مرة أخرى بعد عدم تجاوب الأمن مع الطلبات الكثيرة لترخيصه، وذلك في 15 أكتوبر، لكن قامت قوات الأمن بإغلاقه مرة ثانية مساء نفس اليوم، ومنع أهالي القرية الأقباط من دخوله، لكن اعتصم كاهن بداخله وتسمح الحراسة المعينة على المبنى من دخول الطعام له فقط.

38- تفاصيل جديدة بشأن أعمال الهدم في كنيسة بني سويف، عمر الشيخ، المصري اليوم، 30 سبتمبر 2017.

39- مصدر سابق.

40- إيقاف أعمال بناء كنيسة بني سويف لمخالفة شروط الترخيص، حمدي حامد، موقع البوابة الإلكترونية، 14 سبتمبر 2017.

ووفقاً لشاهد عيان من القرية قال إن مطرانية المنيا اشترت في 2014 منزلاً لمواطن مسيحي، لتجنب التوترات التي قد تحدث إذا اشترت قطعة أرض وقالت إنها ستبني كنيسة عليها، وحاولت استخدامه للصلاة في 2015، لكن اقتحم عدد من مسلمي القرية المكان، وجاءت قوات الأمن وبدلاً من القبض على المعتدين قامت بإغلاق المبنى، وطلبت الحصول على ترخيص من الجهات المسؤولة. وقد تقدمنا بعدة طلبات دون جدوى، فقام أهالي القرية بالاشتراك مع الكاهن بالصلاة مجدداً لكن تم إغلاق الكنيسة مجدداً.

وتبلغ مساحة الكنيسة 170 متراً مربعاً ومكون من طابقين، الأول مخصص كدار مناسبات ومكاتب إدارية والطابق الثاني ككنيسة لإقامة الشعائر الدينية.

17 - 22 أكتوبر 2017، حاول عشرات من أهالي قرية عزبة القشيري التابعة لقرية نزلة أسمنت، مركز أبو قرقاص بالمنيا اقتحام مبنى مملوك لمطرانية المنيا وأبو قرقاص تحت مسمى كنيسة الأنبا موسى الأسود، ذلك لرفض قيام مسيحي القرية بإقامة الشعائر الدينية به، وأشعلوا النيران في بوابة المبنى الحديدية وتكسير كاميرا المراقبة أعلى البوابة وفرضت قوات الأمن طوقاً داخل القرية عقب الأحداث.

هنا، وقامت مطرانية المنيا بشراء مبنى بالقرية في يوليو 2015، وتم تخصيص الطابق الأول كحضانة للأطفال، وتم افتتاحها في أول سبتمبر 2017، وخصص جزء من الطابق الأول كقاعة مناسبات، واستخدم الطابق الثاني لممارسة شعائرهم الدينية. وأفاد شهود عيان للمبادرة المصرية أن إبارشية المنيا نظمت قداساً لهيئاً قبل أسبوع من الأحداث، بمعرفة الأجهزة الأمنية، كما تواجد خفر وشيخ القرية لتأمين القداس، ولم تكن هناك أي أزمة. لكن عقب صلاة المغرب تجمعت أعداد من الشباب أمام مسجد القشيري المجاور للكنيسة، التي حاولوا اقتحامها ثم نظموا مسيرة بشوارع القرية وهو يهتفون: «بالطول بالعرض هنجيب الكنيسة الأرض»، اعتدوا خلالها بالضرب على كل من عاطف شفيق وبقطر نادي يسى وإبراهيم إسحق يني وأصيبوا بجروح سطحية، كما رشقوا منازل الأقباط بالحجارة وقاموا بإتلاف سيارة ملك فوزي لبيب.

أصدر المستشار أحمد التوني، المحامي العام لنيابات جنوب المنيا، بناءً على تحريات الباحث، قراراً بالتحفظ على المبنى إلى حين الفصل أمام الجهة الإدارية المختصة.

وأضاف المصدر أن الأمن أخبر الأقباط أنه أغلق المبنى لدواعٍ أمنية، وحرصاً على سلامة المسيحيين بالقرية نتيجة اعتراض المتشددين على فتح الكنيسة.

وقد نظمت جلسة عرفية يوم 27 أكتوبر، اتفق خلالها على غلق الكنيسة والتنازل عن المحاضر المقدمة من الطرفين.

وأصدر الأنبا مكاريوس أسقف المنيا وأبو قرقاص بياناً في 28 أكتوبر انتقد فيه غلق الكنيسة وعدم القبض على المعتدين وتنظيم جلسة صلح عرفية، ورد عليه محافظ المنيا ببيان قال فيه إنه تم تحديد 11 عنصراً بمعرفة الأجهزة الأمنية الذين اعتدوا وجارٍ استخراج أمر من النيابة بضبطهم.

18 - 22 أكتوبر 2017، قالت إبارشية المنيا وأبو قرقاص إن قوات أمن المنيا بادرت بإغلاق كنيسة أبو سيفين بقرية الكرم تحسباً لهجوم من جانب الراضين لوجود الكنيسة.

وفقاً لأحد أهالي القرية فإن الصلوات الدينية تجري بانتظام في المبنى الذي قامت بشرائه إبارشية المنيا من أحد الأقباط

وتخصيصه لخدمة أقباط القرية، وهو طابقان الأول خصص للشعائر الدينية والثاني لخدمة مدارس الأحد، وكان مخصصاً حراسة عليه من جانب أحد خفراء القرية.<sup>41</sup>

وقد أغلقت قوة أمنية بحجة تقديم شكوى ضدّهم عندما كان يقوم الأقباط بتجهيز مواد أسمنتية لرصف أرضية الكنيسة.

19 - 27 أكتوبر 2017، عقب صلاة الجمعة حاول عشرات من أهالي عزبة زكريا بمركز المنيا اقتحام مبنى كنيسة مار جرجس، وتصدى لهم أفراد الأمن الذين يقومون بحراسة الكنيسة، فقاموا بتنظيم مسيرة بشوارع القرية ورشقوا منازل أقباط بالحجارة وتعرضت سيدة مسيحية لإصابات طفيفة.

وعززت قوات الأمن من تواجدتها بالقرية، وقامت بإلقاء القبض على 15 شخصاً من المشاركين في الاعتداءات، كما قام وجهاء القرية بتهدئة الأجواء.

وغير اليوم التالي حرق 3 عشش في أراضٍ زراعية يمتلكها أقباط كانت تستخدم كخطائر للماشية.

ويضم المبنى حضانة وكنيسة باسم مار جرجس، واعتاد الأقباط الذين يزيد عددهم على ألف وخمسة مئة مواطن الصلاة بمبنى قديم منذ فترة طويلة، وتم تجديد المبنى ليضم الحضانة والكنيسة، وقد خصص الأمن قوة لحراسة الكنيسة ولتأمين الصلوات.<sup>42</sup>

20 - 21 أكتوبر 2017، قامت حملة مشتركة بين الأمن والوحدة المحلية بغلق كنيسة مار جرجس وأبو سيفين بقرية الحاجر مركز ساقلته بمحافظة سوهاج بحجة أن المبنى مخالف وصادر له قرار إزالة وكانت الوحدة المحلية قبل ذلك بعدة أيام قد قامت بفصل الكهرباء والمياه عن الكنيسة.

ووفقاً لإفادات من بعض أهالي القرية فإنهم قد قاموا ببناء الكنيسة عام 2006 لخدمتهم وممارسة الشعائر الدينية به، لوجود أقرب كنيسة على بعد 3 كم وهي كنيسة العذراء بقرية الجلاوية. وبدأت الصلاة بشكل منتظم في عام 2013، وقتها صدر قرار إزالة للمبنى من الوحدة المحلية، وطعن الأقباط ضد القرار وصدر حكم بالبراءة، وتقام الصلوات من وقتها بصفة منتظمة، وعينت حراسة أمنية على المكان لحمايته.

المبنى مقام على مساحة 350 متراً مربعاً، ومكون من أربعة طوابق، الأول استراحة الكاهن، والطابق الثاني مبنى الكنيسة باسم العذراء والشهيد مار جرجس وأبي سيفين، ويستخدم الطابق الثالث كحضانة للأطفال، والطابق الأخير مبنى خدمات اجتماعية.

وفقاً لكاهن القرية، جاءت لجنة من الوحدة المحلية لقرية الجلاوية تعين المبنى وتجول الكاهن معهم، ثم غادرت المكان، وفي اليوم التالي -الأحد- قطعت المياه والكهرباء عن المبنى من قبل رئيس الوحدة المحلية لقرية الجلاوية، ومنعت قوات الأمن دخول الأقباط بحجة وجود مخاوف أمنية بعد وصول عدة شكاوى من المتشددين ضد الكنيسة.

وقرر الدكتور أيمن عبد المنعم محافظ سوهاج خلال لقائه وفداً من إبيراشية أنجم وساقلة غلق المبنى مؤقتاً إلى حين متابعة الأوضاع، وما ستسفر عنه الأيام القادمة.<sup>43</sup>

41- إفادة تليفونية من أحد أهالي القرية في 24 أكتوبر 2017.

42- عدة إفادات من أهالي القرية في 28 أكتوبر 2017.

43- إفادة من أحد كهنة إبيراشية أنجم وساقلة في 25 أكتوبر 2017.